مكافحة جرائم الاتِّجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

"دراسة استشرافية لسبل مكافحة الاتِّجار بالبشر من واقع قضايا الاتِّجار بالبشر بإمارة دبي"

العقيد د/ سلطان الجمال

مدير مركز مراقبة الاتجار بالبشر بشرطة دبي

الرائد د/ حميد البناي

رئيس قسم دراسة وتحليل جرائم الاتجار بالبشر بشرطة دبي

مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر

الإدارة العامة لحقوق الإنسان

القيادة العامة لشرطة دبي

2021

الفهرس

مقدمة: 4

إشكاليات البحث: 6

تساؤلات البحث: 6

أهداف البحث: 6

أهمية البحث: 7

منهج البحث: 8

خطة البحث: 8

الفصل الأول: الإطار النظري لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي 9

المبحث الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي وأنواعها 9

المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي 9

المطلب الثاني: صور شبكات التواصل الاجتماعي 9

المبحث الثاني: ماهية جرائم الاتجار بالبشر ودور شبكات التواصل الاجتماعي فيها 11

المطلب الأول: مفهوم جرائم الاتجار بالبشر 11

المطلب الثاني: الأحكام الخاصة بأركان جريمة الاتجار بالبشر 12

المطلب الثالث: خصائص ومخاطر جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي 18

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي (من ملفات بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي) 21

المبحث الأول: دور شبكات التواصل الاجتماعي "في تكوين الركن المادي والمعنوي "لجريمة الاتجار بالبشر 22

المبحث الثاني: بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي: إحصائيات وحقائق 30

ثالثاً: نافذة شرطة دبي لحماية حقوق الضحايا 32

الفصل الثالث: رؤية مقترحة لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي 33

المبحث الأول: إدخال تعديل تشريعي على النصوص القانونية ذات الصلة 33

المبحث الثاني: تبني إستراتيجية وتدابير أمنية قائمة على المنع 34

المراجع **37**

أولاً: الكتب العربية **37**

ثانياً: الكتب الأجنبية 38

ثالثاً: المقالات الأجنبية 39

رابعاً: التقارير 39

خامساً: القوانين 39

سادسا: مصادر الإنترنت 39

سابعا: مصادر الأخبار 40

مقدمة:

ليست الجريمة وليدة اللحظة، وإنما هي موجودة بوجود الإنسان على سطح المعمورة، وذلك منذ قتل قابيلُ سيدَنا هابيلَ. ثم تطورت بتطور المجتمع، فظهرت جرائم وأساليب لم تكن موجودة في السابق؛ مما أوجب على القائمين بمكافحة الجرائم تحديثَ الأنظمة، والقوانين، والإجراءات، وتطويرها لمواجهة المستحدث منها.

إذ شهد مجتمعنا تطوُّراً هائلاً في جميع مجالات الحياة، ولعل أهم ما أفرزه هذا التطور ظهور ما يُعرف بالحاسب الآلي؛ إذ أصبح بالنسبة للمجتمع مصدراً مهماً ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، فلا تجد مكاناً إلا ويُستخدم فيه الحاسب الآلي بأحد أشكاله العديدة، سواء أكانت حواسيبَ مكتبيةً، أم حواسيب محمولة، أم أجهزة هواتف متحركة، تعتمد على برامج تشغيل موحدة للحواسب الآلية ضمن شبكة تربط العالم بأسره وتسمى الإنترنت، وهي شأنها شأن أيّ اختراع حديث قد ظهر.

كما ظهر في الآونة الأخيرة ما يُسمى بشبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وهي ناتج طبيعي نشأ لاحتياج الإنسان إلى التحاور مع محيطه البشري. نشأت لسد فراغ اجتماعي، وفتح مجال للحوار التفاعلي بشكل متطور، وبشكل واسع، فتعددت شبكات التواصل من محادثة من خلال الكتابة، أو الإشارة، أو الرسوم، أو الصور بغرض تكوين علاقات إنسانية وتبادل آراء ومعارف جديدة.

ورغم المزايا التي حققتها هذه البرامج في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والدينية فإنها أفرزت سلوكياتٍ إجراميةً خطيرةً مقارنةً بالجرائم التقليدية، وهو ما جاء ضمن إفرازٍ لواقع المجتمعات الافتراضية التي قرَّبت المسافات، وجمعت بين الأنماط الإجرامية المتجانسة، وأدت بالضرورة إلى ظهور فئة جديدة من المجرمين تختلف عن فئة المجرمين في الجرائم التقليدية؛ فئة تستخدم أساليبَ ناعمةً في ارتكاب جرائمها، وولَّدت جرائم لم تكن موجودة في السابق خصوصاً تلك التي لم تنص عليها القوانين للعقاب ضمن الأساليب، والصور، والأشكال التي تظهر بها هذه الجرائم. وفقاً للأجهزة الشرطية، أضحت بلاغات الابتزاز وإساءة استخدام التكنولوجيا وباء يهدد العالم سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأخلاقياً[1]. فتم رصد عمليات الاحتيال القانوني، والابتزاز العاطفي لفتيات مراهقات، واستغلال الأطفال وابتزازهم واستدراجهم عبر الانترنت، وتسريب المواد الإباحية، ودعارة الأطفال، وأخيراً وليس آخراً الاتِّجار بالبشر؛ ففي العام 2017 أفادت وكالة رويتر أن امرأة تُعرف باسم "جين دو" أقامت دعوى ضد فيسبوك بتسهيل الاتجار في الجنس على منصتها؛ إذ أفادت أنها حين كانت في السادسة عشرة من عمرها كان لديها صديق؛ أي مستخدم آخر على فيسبوك، وكان معها أصدقاء مشتركون، فأرسل إليها هذا الصديق –مستخدم فيسبوك– الذي يبدو أنه يعرف العديد من صديقاتها في الحياة الواقعية العديدَ من الرسائل، وبعد التعرُّف عليها في شبكة فيسبوك اصطحبها من منزلها، ثم قام بضربها، واغتصابها، وإجبارها على الاتجار في الجنس. كما نشر صوراً لها على موقع Backpage.com[2]. لقد ادَّعت

---

1 وفقاً للإحصاءات فإن "555 مليوناً سنوياً ضحية للجرائم الإلكترونية، و600 ألف حساب فيسبوك يتم اختراقه يومياً، و100 مليار دولار تكلفة سنوية لأمن المعلومات، و1.5 ضحية يومياً". محمد سعد الشريف "الابتزاز الإلكتروني" .. جريمة عابرة للحدود، صحيفة المدينة. https://www.al-madina.com/article/635905 .تاريخ الدخول02-07-2021. وانظر خورشيد حرفوش "الجرائم الناعمة"، صحيفة الاتحاد الإماراتية https://www.alittihad.ae/article/4454/2013/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9- تاريخ الدخول (02-07-2021..)

2 لاحقاً، تم إغلاق موقع بتهمة مساعدة المتَّجرين بالبشر في محاولاتهم لاستغلال القُصَّر وغيرهم من الضحايا.

جين أن المسؤولين التنفيذيين في شبكة فيسبوك يعلمون أن القُصَّر يتم إغراؤهم في الجنس للتجارة على منصة الشبكة[3].

يثبت المثال المذكور آنفاً أن الشبكة العنكبوتية لم تقم بإعادة تشكيل منظومة البيع والشراء فحسب، بل ساهمت هي وشبكات التواصل الاجتماعي في بيع البشر وشرائهم. في القضية السابقة تم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد عمليات الاتجار بالبشر، والسيطرة على الضحايا من خلال تلك الشبكات، ووفقاً لتقرير أمريكي فإن الخط الساخن للاتجار بالبشر رصد (845) من الضحايا المحتملين على شبكات التواصل الاجتماعي من بداية عام 2015 وحتى ديسمبر 2017، منهم (250) تم تجنيدهم على فيسبوك، و(120) على مواقع التعارف، و(78) على تطبيق الإنستغرام، وتم توظيف (489) على منصات الإنترنت الأخرى مثل Craigslist، أو غرف المحادثات، أو المواقع[4].

مما سبق يتبين أن جريمة الاتجار بالبشر، كانت –ولا تزال– تُشَكِّلُ واحدةً من أهم التحديات الكبرى التي تواجه أجهزة العدالة الجنائية على المستوى الدولي والوطني، وإن تزايدها في وقتنا الحالي –حسب إحصاءات المنظمات الأممية[5]– يشكل عبئاً آخر على المجتمع الدولي والسلطات الوطنية، ولعل من أهم أسباب تزايدها تطوُّر وسائل ارتكابها، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المعلوماتية، وشبكات التواصل الاجتماعي في هذا الشأن[6]، الأمر الذي أصبح معه من الضرورة البحث، والدراسة، وتسليط الضوء على هذه الجريمة الخطيرة لا سيما أن دولة الإمارات العربية قد كان لها السبق في إصدار تشريع لمكافحة الاتجار بالبشر في عام 2006 وهو القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 وتعديله بالقانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2015. ورغم أن المشرع الإماراتي كان سباقاً إلى المعالجة التشريعية لجرائم الاتجار بالبشر إلا أن التحوُّط للتطور في وسائل ارتكاب هذه الجرائم خاصة باستخدام وسائل التقنية الحديثة مسألة مهمة وجوهرية؛ فالاتجار بالبشر –مثله مثل التكنولوجيا– من الأعمال الديناميكية والمبتكرة إلى ما لا نهاية، وقابل للتكيف دائماً، ومن هذا المنطلق ارتأينا بحث شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر وسبل مواجهتها في إطار التشريع الإماراتي، كدراسة استشرافية هدفها تسليط الضوء على ظاهرة إجرامية مستحدثة تقع بوسيلة تقنية غير تقليدية، وذلك بهدف الوصول إلى جملة من التوصيات القانونية والأمنية التي تسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة خاصة عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف دون فهم الطريقة التي يتفاعل بها كلٌّ من المُتَّجِرِ بالبشر، والضحايا، والناجين من براثن الجريمة مع شبكات التواصل الاجتماعي؛ فالضحايا يبحثون عن

3 Reuters: Woman sues Facebook, claims site enabled sex trafficking, https://www.reuters.com/article/us-sex-trafficking-facebook-lawsuit/woman-Dan Whitcomb , sues-facebook-claims-site-enabled-sex-trafficking-idUSKCN1MD080. Accessed 2021-07-02.

4 On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: A Roadmap for Systems and Industries to Prevent and Disrupt Human Trafficking, Social Media, Polaris. https://polarisproject.org/human-trafficking-and-social-media. P.20

5 أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الاتجار بالبشر لعام 2019 إلى أن الاتجار بالبشر يُعد واحداً من أبشع الجرائم على الأرض؛ إذ يفوق ضحاياه 24 مليون شخص؛ أي ما يقارب ثلاثة أضعاف سكان مدينة نيويورك. انظر Trafficking in Persons Report. 2019. P.4

6 فحسب دراسة حديثة أجراها معهد جامعة توليدو للعدالة الاجتماعية والاتجار بالبشر، يتم استغلال شبكات التواصل الاجتماعي بشكل متزايد للاتصال بالأطفال، وتجنيدهم، وبيعهم للجنس. انظر Georgios A. Antonopoulos, Andrea Di Nicola, Atanas Rusev, Fiamma Terengh. Human Trafficking Finances: Evidence from Three European Countries. Springer, 2019. P.31, 6 Ryan Kunz, MSW, Meredith Baughman, BA, Rebecca Yarnell, MSW, Celia, "Social Media & Sex Trafficking Process, From Connection and Recruitment, to Sale" University of Toledo in the Human Trafficking and Social Justice Institute.

المساعدة، والمُتَّجِرون يتطلعون لكيفية استخدام تلك الشبكات في الإيقاع بالضحايا، ومسؤولو إنفاذ القانون يسعون إلى تعطيل شبكات التواصل الاجتماعي المستخدمة في الاتجار بالبشر، والقائمون على تلك الشبكات يسعون إلى الإبقاء على مستخدميها آمنين[7].

إشكاليات البحث:

ونظراً لغياب القيود والمعايير على تلك الشبكات، وعدم وجود تشريعات وضعية وطنية أو دولية صارمة تعاقب كل صور إساءة استخدام هذه الشبكات التي نشأت أصلاً لتعزيز التواصل بين الشعوب لا من أجل ارتكاب الجرائم فقد أصبح القائمون على تطبيق القوانين في حيرة عند تطبيقها، وأصبح الذين عُهِدَ إليهم بحماية العدالة على الأرض أمام مأزق حقيقي؛ بين تطبيق النصوص العقابية القائمة، أو التدخل لسَنِّ تشريعات جديدة لمواجهة القصور التشريعي، أو الوقوف مكتوفي الأيدي أمام فراغ تشريعي، أو ترك المجرمين بلا عقاب لكون الأفعال الإجرامية مستحدثة. ونتيجةً لارتباط هذه الأفعال بأمن الدول واستقرارها الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والنفسي، وخطورتها كان لا بد من النظر فيها وفي القانون من أجل إيجاد حل لهذه الإشكالية.
تدور إشكالية موضوع البحث حول مدى كفاية النصوص التشريعية الحالية والآليات الأمنية المتبعة في مواجهة ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

تساؤلات البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما ملامح جرائم الاتجار بالبشر وعناصرها الأساسية؟
- ما شبكات التواصل الاجتماعي وصورها؟
- ما دور شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر؟
- ما موقف المشرع الإماراتي من جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟
- ما أبرز البلاغات الخاصة بالاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟ وما الجهود الأمنية التي بُذلت في مواجهتها؟
- ما الإجراءات والتدابير الأمنية لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟

أهداف البحث:

- يتصدى هذا البحث لدراسة السياسة التشريعية الحديثة بشأن مواجهة جرائم الاتجار بالبشر والمُتَّجِرين وملاحقتهم، ومدى فاعليتها في الحد من استخدام المُتَّجِرين شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب

7 On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: p.17

جُرمهم، هادفاً من ذلك إلى تقديم المقترحات للمُشَرِّعين بتضمين القوانين نصوصاً صريحة تشدد العقوبة في جرائم الاتجار بالبشر في حال استخدام التقنيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي.

- تزويد القائمين على مكافحة الاتجار بالبشر بصورة متكاملة من الواقع عن مدى توغُّل العصابات الإجرامية في شبكات التواصل الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا للإيقاع بضحايا الاتجار بالبشر سعياً لتقديم إستراتيجية متكاملة لمنع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في جرائم الاتجار بالبشر، بل جعلها منصات لتقديم المساعدة والعون للضحايا.

يهدف البحث إلى:

- تسليط الضوء على ظاهرة إجرامية مستحدثة يتم ارتكابها عن طريق وسيلة تقنية غير معهودة في مثل هذه الجرائم.
- رصد مجالات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في إطار جرائم الاتجار بالبشر وموقعها من أركان الجريمة وعناصرها.
- الوقوف على مدى كفاية التشريعات النافذة في مواجهة خطر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر.
- دراسة عدة حالات لجرائم اتِّجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتقييم الجهود الأمنية في كشفها وضبطها للوقوف على مدى كفايتها.
- وضع تصوُّر مناسب لآليات مواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

هناك العديد بل المئات من المؤلفات العربية التي أَثْرَتِ المكتبة العربية فيما يتعلق بالاتجار بالبشر إلا أن أياً منها لم يخصص دراسة متكاملة عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في جرائم الاتجار بالبشر. يُعد هذا البحث باكورة الدراسات في هذا المجال، وهو يقدم رؤية استشرافية لمنع هذا الاستخدام السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي.

الأهمية العملية:

تنبع أهمية البحث من كونه يسبر أغوار الأساليب الإجرامية التي تستخدمها العصابات في الإيقاع بضحايا الاتجار بالبشر في شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم دراسة تطبيقية لقضايا الاتجار بالبشر في إمارة دبي تبيِّن الشبكات الأكثر استخداماً من قِبل العصابات الإجرامية، وتكشف أغراضهم من استخدام تلك الشبكات، هل هي تجنيد الضحايا؟ أو تهديدهم؟ أو عرضهم في تلك الشبكات؟

تتمثل الأهمية هنا في أن الدراسة التطبيقية تُمكِّن صانع القرار من نسج إستراتيجية متكاملة لمحاربة الجريمة بناءً على معطيات واقعية وليست فرضيات أو دراسات نظرية.

منهج البحث:

انتهجنا في بحثنا هذا المنهجَ الوصفي التحليلي وذلك من خلال تبيان خصائص جريمة الاتجار بالبشر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى ملامح هذه الظاهرة المستحدثة، وبيان كيفية ارتكابها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ومدى كفاية التشريعات الحالية والإجراءات الأمنية لمواجهتها. وقد استخدمنا في سبيل تحقيق ذلك الأدوات التالية:

1- التشريعات المعمول بها في الدولة والاتفاقات الدولية في مجال جرائم الاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية.
2- الشروح والمؤلفات الفقهية والأحكام القضائية.
3- دراسة الحالة من خلال عدة قضايا واقعية يتم رصدها وتحليلها لأغراض الدراسة.

خطة البحث:

بناءً على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي وأنوعها.

المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: صور شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: ماهية جرائم الاتجار بالبشر ودور شبكات التواصل الاجتماعي فيها.

المطلب الأول: مفهوم جرائم الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: الأحكام الخاصة بأركان جريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الثالث: خصائص جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي ومخاطرها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: دور شبكات التواصل الاجتماعي "في تكوين الركن المادي والمعنوي" لجريمة الاتجار بالبشر.

المبحث الثاني: بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي: إحصائيات وحقائق.

الفصل الثالث: رؤية مقترحة لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول: إدخال تعديل تشريعي على النصوص القانونية ذات الصلة.

المبحث الثاني: تبنِّي إستراتيجية وتدابير أمنية قائمة على المنع.

الفصل الأول: الإطار النظري لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

يتناول هذا الفصل الجوانب النظرية المتصلة بتأصيل الظاهرة من حيث التعريف بشبكات التواصل الاجتماعي وجرائم الاتجار بالبشر، ودور الأولى في ارتكاب الثانية على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي وأنواعها

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي وشبكاته أيقونة التواصل الإنساني السريع في العصر الحالي؛ فقد أدت هذه الشبكات إلى إذابة الحدود بين الدول، والتقارب بين الأفراد في ذات الوقت. وفيما يلي سنتناول مفهومها وصورها على النحو التالي: –

المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي

تُعرف شبكات التواصل الاجتماعي –أو ما يعرف بالإنجليزية (Social Networks) – بأنها شبكات إلكترونية تُمَكِّنُ مُرتاديها من التعبير عن أنفسهم، ومشاركة الآخرين أفكارهم واهتماماتهم، والتعرف عليهم. هذه الشبكات مبنية على معايير وأسس معينة[8]. بمعنى آخر، يمكن القول بأن شبكات التواصل الاجتماعي هي مجتمعات افتراضية تمكِّن مستخدميها من مشاركة الأفكار والاهتمامات، إضافَة إلى تكوين صداقات جديدة[9].

لا يمكن إنكار أن شبكات التواصل الاجتماعي شكَّلت ظاهرة إعلامية بارزة في العصر الحالي؛ فقد انتشرت تلك الشبكات بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي فرضت سيطرتها على جميع المجتمعات، وأصبح مستخدموها يتجاوزون المليارات، وأصبحت وسيلة شديدة التأثير في المجتمعات والأسر بشكل كبير وخطير؛ لأنها أصبحت تستخدم أساليب جذب لا حصر لها؛ فهي تستهوي متابعيها من جميع الفئات، خاصة فئة الشباب، وهي الفئة الأكثر تأثيراً في المجتمعات بما يملكونه من طاقة وقابلية للتغيير[10]، وهو ما يجعلها سلاحاً ذا حدين؛ فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على العديد من القيم الإيجابية، ولكنها على النقيض ساهمت بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة التي أصبحت المجتمعات –وخاصة المجتمعات العربية– تعاني منها معاناة شديدة؛ فقد ساعدت في انتشار العنف والجريمة، وساهمت كثيراً في تفكك العديد من الأسر العربية، وغيَّرت فكر الشباب العربي.[11]

المطلب الثاني: صور شبكات التواصل الاجتماعي

لقد ظهر العديد من مواقع الشبكة الاجتماعية سواء المكتوبة أم الصوتية على مستوى العالم، ومن الممكن أن نشير إلى أبرزها –على سبيل المثال لا الحصر– على النحو التالي:

1.شبكة فيسبوك:

8بركات عبد العزيز. حروب شبكات التواصل الاجتماعي. المنهال 2016، ص: 42.

9عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن،2011، ص 183

10حسن بن محمد الشمراني العربية للعالم للناطقين بلغات أخرى. دار جامعة الملك سعود للنشر.1433 ص: 271

11رضا إبراهيم البيومي. مواجهة نشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. المؤتمر العلمي السادس لكلية الحقوق جامعة طنطا المنعقد في الفترة من 22–23 أبريل 2019 تحت عنوان "القانون والشائعات".

يُعد فيسبوك (Facebook) حالياً من أكبر الشبكات العالمية المتخصصة في العلاقات الاجتماعية، والتعارف، وبناء الصداقات وأشهرها على الإطلاق. فيسبوك هو شبكة اجتماعية يمكن الدخول والتسجيل فيها بصورة مجانية، وتديرها شركة "فيسبوك" محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة، أو جهة العمل، أو المدرسة، أو الإقليم12، تتم المحادثة داخل شبكة فيسبوك سواء كتابةً أو بالطرق المرئية بمحادثات فيديو تنقل مباشرة بين المستخدمين، وكذلك المحادثات الصوتية المباشرة، وأيضاً إمكانية إرسال تحديد موقع المستخدم عبر الأجهزة الذكية المحمولة المتطورة. وقد أعلن مارك زوكربيرج الرئيس التنفيذي لموقع فيسبوك في عام 2016 عن وصول عدد مستخدمي الموقع إلى 1.59 مليار مستخدم حول العالم[13] وارتفع إلى1.8 مليار مستخدم في 2018م[14]

2. شبكة تويتر:

هي شبكة اجتماعية تقدم خدمة التدوين المصغر، وتسمح لمستخدميها بإرسال تغريدات Tweets عن حالتهم بحد أقصى 140 حرفاً للرسالة الواحدة وذلك مباشرة عن طريق موقع تويتر، أو عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة SMS، أو برامج المحادثة الفورية، أو التطبيقات الذكية التي يقدمها الموقع مثل فيسبوك. وتظهر تلك التحديثات في صفحة المستخدم، ويمكن للأصدقاء قراءتها مباشرة من صفحتهم الرئيسية أو زيارة ملف المستخدم الشخصي، وكذلك يمكن استقبال الردود والتحديثات عن طريق البريد الإلكتروني[15].

3. موقع يوتيوب:

اليوتيوب (You tube) هو شبكة اجتماعية متخصصة تسمح للمستخدمين بتحميل مقاطع الفيديو، ومشاهدتها، ومشاركتها بشكل مجاني. تأسس اليوتيوب في 14 فبراير 2005 بواسطة ثلاثة موظفين سابقين في شركة (PayPal) وجاود كريم (jawed Karim) في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية[16].

يُعرض على اليوتيوب حالياً أكثر من ثلاثة مليارات فيديو يومياً، ويقوم المستخدمون بتحميل ما يعادل 240 ألف فيلم أسبوعياً، ويستخدم ما يقرب من 17 مليون شخص اليوتيوب في خدمات اجتماعية أخرى مثل فيسبوك وتويتر، ويقوم 100 مليون شخص بعمل اجتماعي كل أسبوع Like ، Share ، Comment [17]، ووصل مستخدمي الموقع إلي مليار مستخدم حول العالم في 2018[18].

12Al-Babayan , Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab World,USA , 2010, p12-13.

13نشرة صحيفة اليوم السابع بتاريخ 28-01-2016 .....إعلان مارك زوكربيرج "مؤسس موقع الفيسبوك "عن وصول عدد مستخدمي الموقع إلى 1.59 مليار.

14(https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide/ (تاريخ الدخول03-07-2021.).

15انهى أبو الحسن. تعلم تويتر في 5 دقائق. المنهال.2015.ص17.

16 رضا عبد الواحد أمين، استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت، دراسة منشورة ضمن وقائع مؤتمر تكنولوجيا الإعلام، جامعة البحرين، 2009، ص 511-512.

17 د. علاء الدين خليفة. استخدام الشباب الجامعي لشبكات التواصل الاجتماعي (المكان الثالث)، وعلاقته بالعفة والهوية والخصوصية دراسة ميدانية لأثر هذه الشبكات على القيم الاجتماعية لطلبة الجامعات العراقية. الجامعة العراقية. كلية الإعلام. ص: 540.

18مؤنس حواس. 18 رقماً سنتذهلك عن يوتيوب. http://www.3ain.net/Article/84002/18-%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%B0%D9%87%D9%84%D9%83-%D8%B9%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%88%D8%A8-%D9%82%D8%A8%D9%84-2018%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9 تاريخ الدخول (2019/10/13)

5. تطبيق واتس آب[19]:

واتس آب WhatsApp هو تطبيق تراسل فوري، ويمكن بالإضافة إلى الرسائل الأساسية للمستخدمين، إرسال الصور، والرسائل الصوتية، والفيديو، وملفات، وأيضاً يمكن من خلاله إرسال تحديد موقع المستخدم لآخرين أو إرسال شبكات أماكن معينة على تطبيقات وتحديد أماكنهم بين المستخدمين. تأسس الواتس آب عام 2009 على يد الأمريكي بريان اكتون والأوكراني جان كوم[20].

وقد تم إرسال عشرة مليارات رسالة يومية على الواتس آب في بداية عام 2012، كما زادت مليارين نهاية 2012، وفي 13 يونيو 2013 أعلنت واتس آب أن سجلاتهم اليومية الجديدة وصلت إلى 27 مليار رسالة[21].

المبحث الثاني: ماهية جرائم الاتجار بالبشر ودور شبكات التواصل الاجتماعي فيها

تُعد جريمة الاتجار بالبشر جريمة إنسانية بشعة، جعلت من الإنسان محلاً لهذه الجرائم. إن الإنسان مكرَّم في كل الأديان السماوية وعلى رأسها الإسلام، فالله سبحانه وتعالى كرَّم ابن آدم لذاته وفضَّله على كثير من خلقه، قال الله تعالى: { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً}[22]. جاء الإسلام والرقيق يُباع ويُشترى في المجتمع الجاهلي مثله مثل أي سلعة أخرى، ولم يستثنَ من ذلك البادية ولا المدينة، وفي كلٍّ منهما أخذت الظاهرة شكلاً مختلفاً؛ ففي المدن كان العبيد يخدمون الأسياد، ويقومون بفلاحة الأراضي، ورعي المواشي، ويتم استخدامهم في القيام بكل ما هو شاق وقاسٍ[23]. وبناءً عليه سيتطرق هذا المبحث إلى مفهوم جرائم الاتجار بالبشر.

المطلب الأول: مفهوم جرائم الاتجار بالبشر

يُعد مفهوم الاتجار بالبشر من المفاهيم المركبة؛ نظراً لاشتماله على مصطلحين أساسيين هما الاتجار والبشر. فالاتجار مصطلح مشتق من "التجارة" التي تعني في القانون "مجموعة الأنشطة المحددة في قانون التجارة التي تتيح للثروات أن تنتقل من الإنتاج إلى الاستهلاك". أما في الاقتصاد فالتجارة هي "مجموعة الأنشطة التي ترتكز على بيع منتجات مشتراة دون إدخال أي تحويل مهم عليها". والاتجار هو "مزاولة أعمال التجارة بتقديم السلع إلى الغير بمقابل، وبطريقة البيع والشراء". وفي تعريف آخر الاتجار هو "مصدر يُقصد به البيع والشراء بقصد الحصول على ربح وهو التجارة، وإذا كان محل التجارة مشروعاً كانت تجارة مشروعة؛ كالاتجار في السلع والبضائع، أما إذا كان محل التجارة غير مشروع فهي تجارة غير مشروعة؛ كالاتجار في المخدرات، والاتجار بالبشر، ومنه الاتجار في النساء والأطفال"[24].

---

19 جمال سند السويدي، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية، من القبيلة إلى الفيسبوك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2016، ص 40-42.

20فادي الصاوي. احذر ثغرة في الواتس آب وتليغرام تسمح باختراق هاتفك. -http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/1511894%D8%AB%D8%BA%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%C2%AB-WhatsApp%C2%BB-%D9%88%C2%ABTelegram%C2%BB-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%83--%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7 تاريخ الدخول 04-07-2021..

21جريدة الإمارات اليوم. 1.1067814-02-02-2018/follow-ups/online/com.emaratalyoum.www://https تاريخ الدخول 01-07-2021).

22سورة الإسراء. الآية 70.

23دكتور/ خالد مصطفى فهمي – النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، دار النهضة العربية، 2008.

24الباحثة/ عائشة إبراهيم البريمي – الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية – إدارة مركز بحوث الشارقة/ شرطة الشارقة – 2011- الطبعة الأولى – ص 32.

وبالرجوع إلى تعريف الاتجار بالبشر الوارد بصورة أساسية في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية سنة 2000 فقد عرَّفه بأنه (تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو تنقيلهم، أو إيواؤهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال). ويشمل الاستغلال –كحد أدنى– استغلال دعارة الغير، أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء. ولا تكون موافقة ضحية الاتجار في الأشخاص على الاستغلال محل اعتبار عند التجريم القانوني.

فجرائم الاتجار بالبشر تعني بيع البشر وشراءهم بغرض الربح، الأمر الذي يجعل هذه الجرائم تختلف عن كل جرائم قانون العقوبات بل أكثرها خطورة؛ لما تنطوي عليه من آثار نفسية واجتماعية على المجتمع الإنساني الذي هو أساس الحياة. ونلاحظ أن التعريف اللغوي لجرائم الاتجار بالبشر يخالف الطبيعة الإنسانية؛ إذ يجعل من الإنسان سلعة متحركة يتم تداولها بيعاً وشراءً في سوق الجريمة المنظمة من خلال الصور المختلفة لنشاط الاتجار بالبشر كالدعارة، وبيع الأعضاء، وبيع الأطفال، وغيرها من الصور.

هذا وتقوم جريمة الاتجار بالبشر على عناصر ثلاثة، فهي تعكس خطورة حالة الجناة، وضعف حالة المجني عليهم وفقرهم، تلك الحالة التي تجعلهم يجدون في سماسرة عصابات الاتجار بالبشر بصيص الضوء الذي يضيء نفق حياتهم المظلمة. ومجتمع داخلي أو دولي ضعيف في مواجهة الجريمة نتيجة لوجود ثغرات أو قصور في القانون الوطني أو الدولة في مواجهة طوفان هذه الجريمة البشعة.

المطلب الثاني: الأحكام الخاصة بأركان جريمة الاتجار بالبشر

تُعد جرائم الاتجار بالبشر من الجرائم المستحدثة، وهي بذلك لا تختلف في صورها المتعددة عن نظيراتها من الجرائم التقليدية أو المستحدثة من حيث وجوب توفُّر الركن المادي والمعنوي كقاعدة، ومع ذلك فإن لكل جريمة أركانها الخاصة التي تميزها عن الجرائم الأخرى وتشكل نموذجها الإجرامي، وسوف نستعرض كلاً من الركن المادي والمعنوي على النحو التالي:

الفرع الأول: الأحكام الخاصة بالركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر وفقاً للتشريع الإماراتي

يتمثل الركن المادي في النشاط الإجرامي أو ماديات الجريمة؛ أي المظهر الذي تبرز به إلى العالم الخارجي، فالركن المادي هو فعل خارجي له طبيعة ملموسة تدركه الحواس، ولا تقوم أي جريمة دون توافر ركن مادي، ويؤدي توافره إلى إقامة الدليل ضد مرتكب الجريمة، ويحمي الأفراد من احتمال أن تؤاخذهم السلطات العامة دون أن يصدر عنهم سلوك مادي محدد، فتعصف بأمنهم وحرياتهم.

وبصورة عامة يقوم الركن المادي على ثلاثة عناصر هي السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، وعلاقة السببية بين السلوك والنتيجة. ولا تقع الجريمة كاملة إلا بتحقق النتيجة عن سلوك الجاني، وهي الأثر الخارجي لفعل الجاني، ويمثل الاعتداء على حق يحميه القانون. وفي الجرائم العمودية يرتب تخلف النتيجة المسؤولية عن

الشروع لعدم اكتمال عناصر الجريمة. وتتكون الجريمة من عدة مراحل هي الأعمال التمهيدية، والشروع، والجريمة التامة[25].

وسنتناول السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر على النحو التالي:

أولاً: صور السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر.

ثانياً: وسائل ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر.

ثالثاً: أغراض جرائم الاتجار بالبشر.

أولاً: صور السلوك في جريمة الاتجار بالبشر

صور السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر متعددة، فهي تشمل كل مرحلة من مراحلها بدءاً من مرحلة الإيقاع بالمجني عليه، ونقله، وتسليمه، وإيوائه حتى الوصول إلى مرحلة استغلاله بما يسيء إلى كرامته.

وحيث إن جوهر التجريم في جريمة الاتجار بالبشر ينصب على كون الإنسان سلعة تباع وتشترى، وهو المخلوق الذي فضله الله سبحانه وتعالى على كل مخلوقاته فقد حرص المشرِّع على مطاردة الجناة في جميع مراحل الجريمة سواء في مراحل الأعمال التمهيدية، أو الشروع، أو الجريمة التامة 26. ولاستعراض صور السلوك الإجرامي لجريمة الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الإماراتي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر نجد أن المشرع الإماراتي قد ذكرها في المادة (1) مكرراً (1) من القانون رقم (1) لسنة 2015 حيث نصت على:

1. يُعد مرتكباً جريمة الاتجار بالبشر كل من:

أ. باع أشخاصاً، أو عرضهم للبيع أو الشراء، أو الوعد بهما.

ب. استقطب أشخاصاً[27]، أو استخدمهم، أو جنَّدهم، أو نقلهم، أو رحَّلهم، أو آواهم، أو استقبلهم، أو سلَّمهم، أو تسلَّمهم سواء داخل البلاد أم عبر حدودها الوطنية بواسطة التهديد بالقوة، أو باستعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال النفوذ أو إساءة استغلال حالة الضعف، وذلك بغرض الاستغلال.

ج. أعطى أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال الأخير.

2. يُعد اتجاراً بالبشر، ولو لم ينطوِ على استعمال أيٍّ من الوسائل المبينة في الفقرة السابقة ما يلي:

---

25 الدكتور/ محمد الشناوي، إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014 – ص 65

26دكتور/ خالد مصطفى فهمي – النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر – دار الفكر الجامعي . 2011 . الطبعة الأولى . ص 165.

27 سجل الخط الساخن لمكافحة الاتجار بالبشر في الولايات المتحدة الأمريكية فعل التجنيد على شبكات التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر في Facebook، Instagram، Snapchat، Kik، Meetme.com، WhatsApp ومواقع المواعدة/ التطبيقات مثل Tinder وGrindr. في تلك الشبكات بدأ المُتَّجِرون بالتجنيد عبر التعليق على صور الضحايا المحتملين وإرسال رسائل مباشرة بالرغبة في بناء علاقات حميمية مع الضحايا، أو الإعلان عن فرص عمل مزيفة أو خادعة بغرض تجنيدهم عن طريق إغرائهم بالزواج أو تحقيق أرباح نقدية يومية.27 المرحلة التالية غالباً ما تكون التلاعب بالمشاعر وإبداء قدر من الرومانسية المزيفة، والإطراء الشديد، والوعود، وإسباغ الهدايا، وغيرها من المساعدات المالية، وإيهام الضحايا بأنهم الوحيدون القادرون على رعايتهم أو تخليصهم من العنف المنزلي. المرحلة الأخيرة تكون ذروتها بتوفير مواصلات أو تذكرة سفر للضحية المحتملة من أجل الالتقاء وجهاً لوجه.

أ. استخدام طفل، أو نقله، أو ترحيله، أو إيواؤه، أو استقباله بغرض الاستغلال.

ب. بيع طفل أو عرضه للبيع أو الشراء.

3. يشمل الاستغلال في حكم هذه المادة جميع أشكال الاستغلال الجنسي، أو استغلال دعارة الغير، أو السخرة، أو نزع الأعضاء، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق، أو التسول، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد[28].

ثانياً: وسائل ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر

حدد المشرع الإماراتي في القانون الاتحادي رقم (1) لسنة (2015) بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الوسائل القسرية وغير القسرية مثل الاحتيال، أو الخداع، أو إساءة استعمال السلطة، أو غيرها من الوسائل التي يجب استخدامها لارتكاب الجريمة حتى تُعد جريمة من جرائم الاتجار بالبشر، حيث نص في المادة (1) مكرراً (1) على الآتي:

أولاً : التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر: بالنسبة للوسائل القسرية تكون العبرة في توافر ركن التهديد بالقوة لا بما يقع في نفس الضحية من اعتقاد بأن الجاني قد ينفذ ما هدد به ولو كانت الظروف تبرر هذا الاعتقاد، والخوف مما يمكن أن يقع عليه من أفعال، وإنما العبرة في ذلك بأن يصدر عن الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقوة.[29]

يمكن وقوع هذه الوسيلة عن طريق الابتزاز الإلكتروني أو إرسال التهديد عبر شبكة التواصل الاجتماعي، بحيث تكون هذه الشبكة هي الآلية المستخدمة في تهديد المجني عليه باستعمال القوة. أحيانا يستخدم المُتَّجِرون ملاحقة نشاط حساب الضحية حتى بعد مغادرتهم لعالم الاتجار بالبشر بغرض تهديدهم لإعادة نشاطهم في مجال الاتجار بالبشر. [30]

ثانياً: الاختطاف: يُقصد به فرض السيطرة المادية على المجني عليه ونقله من محله إلى مكان آخر تحت سيطرة الجاني حيث يتم سلب إرادته (بغض النظر عن الوسيلة المتبعة في الاختطاف) وإرغامه على الإتيان بما يكره سواء كان الإجبار على ممارسة الدعارة أو العمل القسري في ظروف لا إنسانية.

ثالثاً: الاحتيال والخداع: ويُقصد به اللجوء لوسائل تمويه وتضليل تقوم على الكذب والغش؛ وذلك لإيهام المجني عليه بأمور على غير الحقيقة. ومثال ذلك تضليل المجني عليها القاصر من خلال إيهامها بأن الزواج العرفي هو زواج شرعي وسليم، وأنها ستعيش في سعادة وهناء.[31]

رابعاً: إساءة استعمال السلطة واستغلال حالة الضعف: قد تكون السلطة سلطةً وظيفية كمن يستغل وظيفته لتحقيق مآرب شخصية مثل من يستغل الموظفات لديه جنسياً، أو قد تكون سلطة ولائية كسلطة الولي أو الوصي على أولاده، ومن ذلك موافقة الأب أو الأم على إجبار ابنتهم القاصر على الزواج نظير قبضهم مبالغ مالية كما حدث في مصر حيث قضت محكمة جنايات الجيزة بجلستها المنعقدة بتاريخ 2010/5/20 في الدعوى المرفوعة من وزير الأسرة والسكان بعد سماعها قصة فتاة على شاشات التلفزيون وهي تحكي المأساة التي عاشتها مع ثري عربي بشأن تزويج الفتيات المصريات القاصرات لرجال أعمال عرب مقابل مبالغ مالية ضد

28القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الإماراتي.

29المستشار عادل ماجد – مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني – معهد التدريب والدراسات القضائية، ط 1، 2007– ص 100

30 On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: p.24

31 دكتور/ خالد مصطفى فهمي – النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر – دار الفكر الجامعي . 2011 . الطبعة الأولى . ص 172

رجل أعمال عربي ومحامٍ يقوم بتحرير عقود زواج، وسيدة سمسارة اتهمتهم النيابة باستغلال وتسهيل الاستغلال الجنسي لطفلة عمرها 14 سنة من إحدى قرى محافظة 6 أكتوبر، وقضت المحكمة بالعقوبات التالية: الحبس لمدة سنتين لمحامٍ وتغريمه 50 ألف جنيه، والسجن المشدد لمدة عشر سنوات لرجل الأعمال العربي والسمسارة وتغريمهما 50 ألف جنيه. وكشفت التحقيقات أن السمسارة عرضت على رجل الأعمال 7 فتيات يتراوح عمرهنّ بين 12 سنة و15 سنة فاختار الضحية، وتقاضى الأب 10 آلاف جنيه، والمحامي والسمسارة ألفي جنيه، واتضح أن الضحية قد اتصلت بوالديها عقب الزواج وهددتهما بالانتحار ما لم ينقذاها من هذا الرجل.[32]

أما استغلال حالة الضعف فيقصد به استغلال أي حالة من حالات الضعف لدى المجني عليه ومن ثَمَّ التأثير عليه وارتكاب الجريمة بحقه. ومن هذه الحالات –على سبيل المثال لا الحصر– الضعف الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الجسدي، أو العقلي، أو العاطفي، وأي حالة ضعف يمكن أن تعتري المجني عليه للدرجة التي لا يجد فيها سبيلاً سوى الانصياع للجاني والاستسلام لاستغلاله.

ثالثاً: أغراض الاتجار بالبشر

باستقراء المادة (1) (1) مكررة من القانون نجد أن المشرع قام باستعراض الوسائل التي يتم بها ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر، وقرنها بأن يتم ذلك بغرض الاستغلال:

1. **الاستغلال الجنسي:** هذه الصورة من صور السلوك الإجرامي للاتجار بالبشر تشمل كل صور الاستغلال المتعلقة بالجنس والدعارة، وكل الجرائم المتعلقة بالعرض، واستغلال الأشخاص في إنتاج الصور والفديوهات والرسوم الإباحية.
2. **استغلال دعارة الغير:** والمقصود بهذه الصورة من صور الاتجار بالبشر استغلال الشخص بتشغيله في مجال الدعارة والفجور، وذلك من خلال عرضه أو تشغيله بغية تحقيق ربح مادي.
3. **السخرة:** السخرة لغةً هي ما تسخرت من دابة أو خادم بلا أجر ولا ثمن. ويقال سخرته بمعنى قهرته وأذللته. والسخرة قانوناً حرمان الشخص من حقوقه الأساسية كالأجر، وظروف العمل المناسبة، والحد الأقصى من ساعات العمل مقابل ما يؤديه من عمل.[33]
4. **نزع الأعضاء:** يُقصد به استئصال الأعضاء البشرية من أجساد أشخاص أحياء أو أموات، دون اعتبار للغرض من ذلك الاستغلال ما إذا كان بغرض البيع أو الزراعة في جسم شخص آخر.
5. **الخدمة قسراً أو الاسترقاق:** عرفت اتفاقية العمل الجبري أو الإلزامي لعام 1930 العمل الجبري بأنه "أي عمل أو خدمة انتزعت من أي شخص عنوة نتيجة الوعيد بتوقيع جزاء، ولم يقدم الشخص المعني نفسها بشأنها طواعية".[34]
6. **التسول:** استخدام الأشخاص بغرض امتهان التسول، واستجداء الناس، وبعد ذلك تقوم تلك العصابات أو أولئك الجناة بالاستيلاء على كل الأموال التي حصل عليها أولئك الأشخاص. والمؤسف أنه في أحيان كثيرة يتم استغلال الأطفال وذوي الحالات الخاصة منهم.

32المرجع السابق دكتور/ خالد مصطفى فهمي –ص 173

33المستشار عادل ماجد – مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني – ص 90 مرجع سابق

34 الدكتور/ محمد الشناوي – إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر – مرجع سابق – ص 88

7.الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد:

المقصود به استغلال الشخص والتصرف فيه من قبل الجاني تصرف الجاني فيما يملك، واستعباده، وهي تشمل حسب الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق الأبيض والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام 1956 بأنها تشمل إسار الدين، والاستعباد، وبيع الوالدين أو الأقارب لأطفالهم وغيرها من الممارسات.

الفرع الثاني: الركن المعنوي لجريمة الاتجار بالبشر

يقوم الركن المعنوي على إرادة خاضعة لتقييم قانوني معين يسمح بتكييفها بأنها جديرة بالتأثيم. ولا تقوم الجريمة إلا بوجود سيطرة نفسية على ركنها المادي. لا توصف الإرادة بأنها إرادة إجرامية إلا في حال اتجاهه لارتكاب فعل غير مشروع.

تختلف الإرادة الإجرامية في درجة تأثيمها؛ فقد تكون الإرادة متجهة إلى ارتكاب الفعل غير المشروع، وإلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها بموجب القانون. وفي هذه الحالة تكون الجريمة عمدية، وهو ما يعرف بالقصد الجنائي. وقد تتجه الإرادة إلى ارتكاب فعل معين دون الاتجاه إلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها ويسمى بالخطأ غير العمدي، وهذا الخطأ أقل درجة من حيث الخطورة عن الخطأ العمدي الذي لا يحتاج إلى نص صراحة في القانون على تأثيمه في حين يتطلب الأول (الخطأ غير العمدي) أن ينص القانون صراحة على تأثيمه[35].

والقصد الجنائي للجريمة هو علم الجاني بعناصر الجريمة مع اتجاه إرادته إلى تحقيق تلك العناصر أو قبولها. وقد نص المشرع على نوعين من القصد الجنائي، القصد العام والقصد الخاص.

أولاً: القصد الجنائي العام لجريمة الاتجار بالبشر:

يتحقق القصد الجنائي العام بمجرد اتجاه إرادة الجاني نحو تحقيق واقعة إجرامية مع العلم بجميع عناصرها القانونية؛ أي أن مجرد اتجاه الإرادة نحو سلوك يُجَرِّمُهُ القانون دون السعي لتحقيق غاية محددة أو باعث معين يكفي لتحقيق ذلك القصد، كما يسمى بالقصد البسيط مع توافر عنصر العلم .[36]

تتطلب جريمة الاتجار بالبشر اقتران هذا القصد العام بالقصد الخاص، ويعني ذلك أن يتم ارتكاب الجريمة لغرض الاستغلال. وفي جريمة الاتجار بالبشر يجب علم الجاني بأن محل جريمة الاتجار بالبشر هو أن يكون إنسان حي، دون أي اعتبار أو أهمية لجنسه ذكراً كان أو أنثى، أسود كان أم أبيض، صغيراً أو كبيراً، معافًى أو مريض، مجهول النسب أو معروف، ولا للوضع الاجتماعي أو المركز القانوني. ففي كل هذه الحالات يُعد قيام الجاني بتجنيد أي إنسان حي، أو استقباله، أو نقله بمحض إرادته، أو القيام بأي فعل من الأفعال المكونة للركن المادي للجريمة مع علمه التام بأن فعله غير قانوني يُعد ذلك اتجاراً بالبشر.

35ا.د علي محمود علي حمودة . شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الاتحادي القسم العام الجزء الأول النظرية العامة للجريمة – الطبعة الثانية – 2008م – ص417–419

36دكتور/ خالد مصطفى فهمي –مرجع سابق – ص 176

كما يشترط علم الجاني بخطورة سلوكه الإجرامي واعتداء هذا السلوك على حق الإنسان في الحياة، أو الحرية، أو غيرها من الحقوق، فوقوع الفعل الذي يمثل الركن المادي في جريمة الاتجار بالبشر من تجنيد، أو نقل، أو استقبال، أو أياً من الأفعال التي تشكل الركن المادي، مع علم الجاني بعدم قانونية ذلك الفعل الذي يقوم به واتجاه إرادته لذلك، وهذا يعد كافياً لوقوع جريمة الاتجار بالبشر.

الإرادة باعتبارها عنصراً من عناصر القصد الجنائي: تُعَد الإرادة ركناً لازماً للركن المعنوي للجريمة في صورتيها العمدية وغير العمدية، وهي التي تُميز القصد الجنائي عن الخطأ غير العمدي، فهي نشاط نفسي يتجه لتحقيق نتيجة معينة باستخدام وسيلة معينة. وهذا النشاط يفترض علماً بالغرض أو النتيجة المستهدفة كما يفترض علماً بالوسيلة المستخدمة لتحقيق تلك النتيجة. وحتى يعتد به القانون لا بد أن يصدر من إرادة حرة تملك زمام اختيارها حتى توصف بأنها اتجهت إلى القيام بالفعل غير المشروع. أما إذا كانت الإرادة معيبة ويشوبها عيب من العيوب كالجنون، صغر السن، أو الإكراه المادي أو المعنوي، أو السكر غير الاختياري تنتفي المسئولية لانتفاء حرية الاختيار لدى الجاني.

ثانياً: القصد الجنائي الخاص:

كون جريمة الاتجار بالبشر عمدية فهي تتطلب وجود قصد جنائي يقوم على علم الجاني بأن فعله يقع على إنسان متخذاً إحدى صور الاتجار بالبشر المتمثلة في التجنيد، أو النقل، أو الترحيل، أو الاستقبال، أو غيرها من الصور، وباستخدام إحدى الوسائل التي حددها المشرع والمتمثلة في الإكراه بنوعيه، أو الخطف، أو استعمال القوة، أو غيرها من الشبكات بغرض استغلال المجني عليه.

ونجد أن القصد الجنائي في جريمة الاتجار بالبشر قصداً خاصاً، يضاف إلى العلم والإرادة نية الجاني؛ أي توافر باعث خاص لدى الجاني. وقد قضت محكمة دبي الابتدائية "بأن القصد الجنائي في جريمة الاتجار بالبشر هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها هذه المحكمة وتستخلصها وتستنبطها من جميع الوقائع والعناصر المطروحة عليها. ولما كان الثابت من اعتراف المتهم بتحقيقات النيابة بأنه استغل حاجة المجني عليها للمال للعيش وضعفها واتفق على بيعها مقابل مبلغ نقدي من أجل استغلالها في مجال الدعارة فضلاً عن ضبط المبلغ بحوزته بعد أن سلم المجني عليها للمشتري، فإن كل ذلك يقطع بثبوت القصد الجنائي الخاص اللازم توافره لقيام هذه الجريمة في حق المتهم"[37].

37الدكتورة فتيحة محمد قوراري. المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، دراسة في القانون الإماراتي المقارن، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد 40، أكتوبر 2009.ص: 199 وأ.د. غنام محمد غنام – مرجع سابق . ص 255

المطلب الثالث: خصائص ومخاطر جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

إن الجريمة المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي تُعد ظاهرة إجرامية ذات خصائص وسمات وكذلك مخاطر تختلف عن الإجرام التقليدي، إنّ هذه الجريمة لها ذاتيتها الخاصة التي تتعلق بما يسمى بالقانون الجنائي المعلوماتي، ويمكن توضيح أهم خصائصها على النحو التالي:

الفرع الأول: خصائص جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

يمكن القول إن جريمة الاتجار بالبشر عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي هي "نبيذ قديم في قارورة جديدة"، بمعنى أنها جريمة تقليدية تُرتكب بأسلوب إجرامي إلكتروني. السطور القادمة ستوضح أبرز خصائص جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي: –

أولاً: التقنيات الإلكترونية هي أداة ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

يشير أغلبية الفقه إلى أن التقنيات الإلكترونية الحديثة هي الأداة الوحيدة لارتكاب الجرائم المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي، إلا أنه ونتيجة للتطور التقني الكبير فقد باتت تتعدد وسائل التقنية والوسائط التي تحوي المعلومات ويمكنها الاتصال مع فيما بينها، فالحاسب الآلي والهواتف الذكية هي أداة ارتكاب الجريمة، وذلك لما يحتويه من برامج ذات طبيعة مرنة للدخول على شبكة الإنترنت، ولكثرة انتشاره وسهولة استخدامه[38]، فمن خلالها يتم تجنيد الضحايا واستقطابهم تمهيداً لاستغلالهم. وعليه يمكن القول بأن جريمة الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي جريمة معلوماتية بالضرورة. فينطبق عليها تعريف منظمة الأمم المتحدة من خلال مؤتمرها العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، فقد تبنَّت التعريف الآتي للجريمة المعلوماتية "أى جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية. تشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية"[39]

ثانياً: شبكة الإنترنت هي وسيط جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

إنّ شبكة المعلومات العالمية الإنترنت هي أهم ظاهرة اتصالية في العصر الحديث؛ فهي خزينة المعرفة وسبيل المعلومات المتدفقة، وحلقة الوصل بين جميع الأهداف المحتملة لتلك الجرائم الواقعة على الدول والمجتمعات وغيرها من الأهداف التي تكون غالبا هي الضحية لتلك الجرائم؛ ولذا ترتكب الجريمة المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت[40].

ثالثاً: تُعد جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي من الجرائم العابرة للحدود الدولية

إنّما يميز جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي أنها غير محددة بمنطقة جغرافية معينة، فقد ألغت شبكة الإنترنت الحدود السياسية والجغرافية بين الدول؛ لذا فتلك الجرائم التي ترتكب عن طريقها تكاد تكون

---

(38) د/ محمد على العريان. "الجرائم المعلوماتية" – دار جامع الجديد – 2004م – ص 47.

39 جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص. 69.

40د/ يونس عرب "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"– المرجع السابق – ص21.

من الجرائم ذات الطابع الدولي، فهي تتخطى حدود الدولة التي ارتكبت فيها، فتمتد آثارها إلى خارج إقليم الدولة وبالتالي تخضع لأكثر من قانون جنائي[41]. إذ إنه من الممكن خلال لحظات أن ترتكب الجريمة في مكان معين وتحقق نتيجتها الإجرامية في مكان آخر يبعد عنه مسافات كبيرة، وذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية التي تربط الحواسيب فيما بينها، أو قد ينحصر نطاق الجريمة المعلوماتية فعلاً ونتيجةً داخل الدولة، وهذا ما يخلق مشكلة فيما يخص تطبيق القانون الوطني وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات الحصول على أدلة الجريمة كالتفتيش، والضبط، والقبض على الجاني، وغيرها من الإجراءات. وبالمقابل فإن المشكلات تبرز إذا تجاوز نطاق الجريمة المعلوماتية حدود الدولة إلى دولة آخري؛ أي عندما ترتكب الجريمة في دولة وتحصل النتيجة في دولة أخرى، وهنا نكون أمام مشكلة صعبة؛ إذ إنّ السلطات لا تستطيع تجاوز سيادة دولة أخرى لتعاقب الجاني وتقبض عليه[42] . في بلاغ "أعلنت عليك الحب"، الذي سيرد ذكره لاحقاً، كان المتجر بالبشر موجوداً في دبي في حين كانت الضحيتان اللتان ينوي التغرير بهما وتجنيدهما لصالحه موجودتين في جمهورية الدومينيكان وكولومبيا. بمعنى آخر، نحن هنا أمام حالة لا يوجد فيها الفاعل والمجني عليه في مكان واحد. فمسرح الحادث في مرحلة التجنيد يتصف بالطابع المعنوي، فمساحة مسرح الجريمة لم تعد محلية، بل أصبحت عالمية.

رابعاً: خفاء جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

يصعب تعقُّب هذه الجريمة حال وقوعها، إلا أنها قد تكشف عن طريق الصدفة أو من خلال عمليات التدقيق الروتينية؛ نظراً لكونها تقع غالباً خفية، ويتطلب تعقب تلك الجريمة خبرة عالية من قبل مأموري الضبط[(43)]، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل من هذه الظاهرة المستحدثة من صور التهديدات التي يصعب على الأجهزة الأمنية اكتشافها.

خامساً: تعد الجرائم المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي من الجرائم الناعمة (الجرائم الهادئة)

إنّ الجريمة بصورتها التقليدية تحتاج في الأغلب إلى مجهود عضلي كجرائم القتل، والسرقة، والاغتصاب، فإن جرائم الحاسب الآلي على العكس لا تحتاج إلى أدنى مجهود عضلي، بل تعتمد على الدراية الذهنية، والتفكير العلمي المدروس القائم على المعرفة بتقنيات الحاسب الآلي، ولذا كان الشرط الأساسي في المجرم توافر العلم الكافي بكيفية آلية عمل الحاسب الآلي والبرامج المستخدمة[44].

تتسم جرائم الاتجار بالبشر بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي واقعياً بنعومتها في مرحلة التجنيد أو الاستقطاب، يرتكبها من يطلق عليهم ذوو الياقات البيضاء، فهم لا يتورطون في أعمال تتسم بالعنف والقوة في تجنيد الضحايا، فيستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة في هذه المرحلة من الجريمة، وإن كانت في نهايتها تتسم بالعنف عند الاستغلال.

41د/ يونس عرب "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"– المرجع السابق – ص38.، خالد ممدوح ابراهيم، أمن الجريمة الاكترونية، الدار الجامعية الجديدة، مصر .2009. ص 44.

42د/ سامي جلال وقفي حسين "التفتيش في الجرائم المعلوماتية"– دراسة مقارنة – دار الكتب القانونية – القاهرة –2011م– ص(28–27).

43 أ/عبد الرحمن بن محمد الطريمان "السلطات العادية لرجل الضبط الجنائي بمرحلة الاستدلال في نظام الإجراءات الجزائية السعودية "– رسالة ماجستير 2007 م – ص 44.

44أ/ محمد خليفة "الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي" – دار الجامعة الجديدة – الطبعة الأولى – 2007م – ص 34.

سادساً: صعوبة إثبات جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

وذلك لصعوبة الحصول على دليل مادي حين ارتكابها لكونها تعتمد على الذكاء والخداع في أغلب الأحيان، ويرجع العامل الرئيسي لذلك إلى سهولة إخفاء معالم الجريمة، وصعوبة تتبع مرتكبيها، فهي غالباً لا تترك أثراً مادياً بعد ارتكابها لعدم وجود مسرح للجريمة[45].

ويتردد الضحايا عن الإبلاغ بمثل هذه الجرائم لعدة أسباب منها إلحاق الضرر بسمعة الضحايا والبعض لا يؤمن بقدرة الشرطة على الوصول إلى الجناة وإثبات الجرم عليهم[46]. وقد يكون خوفاً من الإضرار بمصالحه، خاصة إذا كان الضحية من وسط اجتماعي بعيد فعلياً عن إمكانية الاستغلال وتم إجباره على الاستغلال بسبب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وما وقع فيه من خداع بسببها[47].

الفرع الثاني: مخاطر جرائم الاتجار بالبشر المتصلة بشبكات التواصل الاجتماعي

لا ننكر أن استخدامات شبكة الإنترنت في جميع أنحاء العالم وبخاصة الدول النامية أدى إلى تصاعد العديد من الآثار الإيجابية، إلا أنه في المقابل ظهر العديد من المخاطر السلبية الناتجة عن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسه المدمر خلقياً، واقتصادياً، واجتماعياً على الدول والأفراد كما هو الحال في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في جميع أنواع التجارة الإباحية، وإدارة شبكات الدعارة، والاتجار بالبشر، وتسهيل عمليات النصب، والابتزاز، والاحتيال، والسرقة، والاتجار في المخدرات، واستغلال الشبكة من قبل العديد من التنظيمات والجماعات الإرهابية والمسلحة لنشر معتقداتها وترويجها، وبث دورات تدريبية إلكترونية للتدريب على صنع الأسلحة والمتفجرات واستخدامها، والهروب من الملاحقة الأمنية.

إنّ تبنِّي تلك الاستخدامات غير المشروعة أو المفرطة لشبكة الإنترنت بما تقدم من شبكات تكنولوجية لارتكاب جرائم تقليدية وابتكار أنواع جديدة من السلوكيات الإجرامية والانحرافية[48] التي تؤثر سلباً يُعد ضمن مخاطر وأضرار تستهدف بصفة مباشرة الأمن، والاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي، ويمكن عرضها ضمن المخاطر التالية:

يعدّ خطراً على استقرار الدول وسيادتها؛ إذ يشكل هذا السلوك الإجرامي بحكم طبيعته انتهاكاً لحدود الدول وسيادتها، وتحدياً ضمنياً أو صريحاً لسلطة الدولة في فرض سيادتها على حدودها مما يُفقد مفهوم السيادة كثيراً من معناه الحقيقي[49].

أولاً: خطر على المجتمع لكونه يعمل على ضياع الهوية الثقافية والعادات والتقاليد القبلية فيه، واستبدالها بالهوية العالمية لوسائل التواصل، فالعولمة الثقافية هي من السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي بنظر

45أ/ محمد أحمد عبابنة " جرائم الحاسوب وأبعادها "– دار الثقافة – عمان – 2005م – ص 37.

46د/ نبيل عبد المنعم "المواجهة الأمنية للجرائم المعلوماتية" القيادة العامة لشرطة دبي – مركز اتخاذ القرار – الطبعة الأولى – 2005 م – ص 126.

47د/عادل خميس المعمري" التفتيش في الجرائم المعلوماتية " الفكر الشرطي– الصادرة عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة –المجلد رقم (22) العدد رقم 86)–2013م – ص 252.

48اللواء/ محمود الرشيد "العنف في جرائم الإنترنت" المكتبة الإعلامية –الدار المصرية الإعلامية – 2011م – ص47.

49د/ سرحان حسن المعيني "التحقيق في جرائم تقنية المعلومات"– دورية الفكر الشرطي– الصادرة عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة – المجلد (20)–– العدد79 – 2011م – ص 29.

الكثيرين، لثقافة شبكات التواصل الاجتماعي والمستمدة أصلاً من ثقافة منشئيها، وهي الثقافة الغربية الطاغية حالياً في العالم وفق مبدأ طغيان ثقافة الأمة السائدة والمزدهرة في العالم، وتبعية ثقافة الشباب العربي المنقاد لها، كل ذلك ساهم بشكل رئيسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي في التغير التدريجي للهوية الثقافية العربية، وضياع القيم والمبادئ التي بدأت تندثر في عصرنا الحالي[50].

ثانياً: خطر على الأفراد لكونها تخلق بيئة غير آمنة بحيث لا يستطيع الأفراد تصريف أمور حياتهم اليومية دون خوف أو قلق[51]. كما تحدث اضطرابات نفسية متنوعة وصراعات ذهنية ونفسية داخلية بسبب اختلاط الخيال والوهم الذي يراه ويستشعره من تعامل مع العالم الافتراضي والتخيلي على شبكات التواصل الاجتماعي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي (من ملفات بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي)

كما أسلفنا، يُعد الاتجار بالبشر من أسرع الأنشطة الإجرامية نمواً في العالم، ويشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولا توجد دولة محصنة ضد الاتجار بالبشر وخاصةً فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.[52] لاحظت المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر جوي نغوزي ايزيلو أن هناك أكثر من 170 جنسية في دولة الإمارات، مما يجعلها دولة تواجه تحديات فريدة من نوعها للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر.[53]

أتاح التطور التكنولوجي الفرصة أمام مجرمي الاتجار بالبشر للقيام بأنشطتهم الإجرامية مع تغير أساليب تجنيد الضحايا القديمة التي كانت تتمثل في استخدام القوة كالخطف، وشراء العبيد من الأسواق، ومواجهة الضحايا وجهاً لوجه لخداعهم والتغرير بهم إلى استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة التي قصرت المسافات وسرعت عملية الوصول إلى جميع الضحايا. إن إحصائيات بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي وطرق تجنيد الضحايا تؤكدان على أن شبكات التواصل الاجتماعي تُعد مكاناً مثالياً لاستهداف الفئة المطلوبة والإيقاع بهم.

سيتناول هذا الفصل دور شبكات التواصل الاجتماعي في تكوين الركن المادي والمعنوي لجريمة الاتجار بالبشر في المبحث الأول، فيما سيتم التركيز في المبحث الثاني على بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي.

50د/ خالد غسان يوسف المقدادي "ثورة الشبكات الاجتماعية" دار النفائس – الطبعة الأولى – 2013م – ص 73.

51د/ سرحان حسن المعيني "التحقيق في جرائم تقنية المعلومات" الفكر الشرطي– الصادرة عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة – المجلد (20) – العد د (79)– 2011م – ص29 .

52محمد نور الدباس. واقع الجريمة المنظمة في الأردن. المنهال 2007. ص.65

53UN News Centre, 'Commending UAE Efforts Against Human Trafficking: UN Expert Urges More to Help Victims' (17 April 2012) <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41800#.VsRskmwrFxQ> accessed 07-07-2021.

المبحث الأول: دور شبكات التواصل الاجتماعي "في تكوين الركن المادي والمعنوي "لجريمة الاتجار بالبشر[54]

أولاً: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كعنصر من عناصر السلوك الإجرامي: فعل التجنيد بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي.

- عنوان البلاغ: "أعلنت عليك الحب".
- مكان وجود الضحايا: الضحية الأولى: جمهورية الدومنيكان (قارة أمريكا الشمالية). الضحية الثانية: كولومبيا (قارة أمريكا الجنوبية).
- مكان وجود المتهم: الإمارات العربية المتحدة "إمارة دبي" (قارة آسيا).
- وسيلة التجنيد: موقع التعارف والتواصل الاجتماعي المعروف باسم Tagged

ملخص البلاغ:

وردت معلومات تفيد وجود فتيات محتجزات بإحدى الشقق الواقعة بإمارة دبي. تم التأكد من المعلومة والانتقال إلى نفس المكان، وبطرق باب الشقة خرجت الضحايا محاولات الهروب، وشوهد المتهم (م. م) يقوم بملاحقتهن إلى الخارج، وتم استيقافهم جيمعاً. وبتفتيش الشقة تم العثور على (سيف طوله متر، ذي مقبض حديدي، ودفتر لتقييد أعمال الدعارة وبه أسماء المجني عليهن). وبتفتيش سيارة المتهم تم العثور على جوازات سفر الضحايا.[55]

وبالتحقيق مع الضحية الأولى (ي.س) أفادت بأنها تعرفت على المتهم (م.م) من جنسية عربية عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي" Tagged"، وتظاهر لها بأنه يحبها وأوهمها بالزواج حتى استدرجها ووقعت في شباك الحب. ثم طلب منها صورة شخصية وصورة من جواز السفر لاستخراج التأشيرة، وأرسل لها مبلغاً قدره (2000) دولار لترتيب حجوزات السفر. وعند وصولها إلى مطار دبي استقبلها المتهم وأخذها إلى شقته ومارس معها الجنس برضاها نظراً لكونه عشيقها وزوجها المستقبلي. ثم أبلغها بالحقيقة بأنه خدعها وأنه لا يحبها، وإنما استدرجها ليكون عملها الجديد في مجال الدعارة. ذهلت الضحية عند سماعها هذا الكلام، وكانت تنظر إليه في تعجب واندهاش وحيرة، ودموعها تجري فوق خديها بلا توقف وهي تحدث نفسها: كيف حدث هذا؟ هل هو صادق فيما يقول؟ وعندما رفضت العمل في مجال الدعارة قام المتهم بضربها وتهديدها واحتجازها.

وبالتحقيق مع الضحية الثانية أفادت بأنها تعرفت على نفس المتهم (م.م) واستدرجها بنفس الطريقة عبر شبكة التواصل الاجتماعي "Tagged"، وأبلغها بأنه يعمل في إمارة دبي، وطلب منها الحضور إلى دبي، وأخبرها بأنه سيبحث لها عن عمل في أحد الفنادق براتب كبير. وعند وصلوها إلى مطار دبي استقبلها وأخذها إلى شقته، وأبلغها بأن عملها الجديد سيكون في مجال الدعارة، وعندما رفضت قام بضربها وتهديدها واحتجازها.

وبسؤال المتهم في تحقيقات الشرطة اعترف بأنه أحضر الضحايا إلى الدولة بعد الاتفاق معهن على العمل في مجال الدعارة ولكن برضاهن. اعتراف المتهم بالاعتداء على الضحيتين لتعاطيهما الكحول، واعترف بأنه قيد حسابات حصيلة ممارسة الدعارة في دفتر خاص للتوثيق.

54 ملاحظة: جميع أسماء المتهمين والضحايا الذين تم ذكرهم في البلاغات المذكورة في البحث "مستعارة".

55 بلاغ مركز شرطة المرقبات. المصدر النظام الجنائي.

التكييف القانوني:

أولاً: توافر أركان الجريمة

1- **الركن المادي:** يتحقق الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر في البلاغ المذكور آنفاً بتوافر العناصر التالية:

أ. الأفعال: الجاني فعل "التجنيد" عبر شبكة التواصل الاجتماعي موقع Tagged [56] وذلك باستخدام طريقة التجنيد الخادع الكلي؛ أي عن طريق إيهام الضحايا وإغوائهم بوعود كاذبة؛ فقد وعد الضحية الأولى "بالزواج"، وأما الضحية الثانية فقد وعدها "بإيجاد فرص عمل". استغل المتهم خبرته في استخدام التكنولوجيا ومعرفته اللغة الإنجليزية في التواصل مع الضحايا؛ مما يصعب على رجال الأمن معرفة هذه النوعية من الجرائم وكشفها مقارنةً بالأسلوب التقليدي الذي يقوم على تجنيد الضحايا عن طريق "الإعلان في الصحف" والمقابلة الشخصية للضحايا، الأمر الذي يسهل على رجال الشرطة التنبؤ بالجريمة قبل ارتكابها.

ب. الوسائل: الوسيلة التي استخدمها المتهم (م.م) لارتكاب جريمته ضد المجني عليهن هي ذات الوسيلة التي تم ذكرها في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وهي "استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما"؛ أي عن طريق الإكراه المادي والمعنوي "بالضرب والتهديد بحجز جوازات السفر".

ج. الأغراض: من وقائع البلاغ يتبين أن الجاني سعى إلى استغلال الضحايا بتشغيلهن في مجال الدعارة والفجور، بغية تحقيق ربح مادي.

2- **الركن المعنوي:** يمكن الاستدلال على توفر الركن المعنوي في البلاغ المذكور آنفاً بقيام المتهم (م.م) باستقدام الضحايا إلى الدولة بقصد استغلالهن جنسياً. فإرادة الجاني الإجرامية اتجهت لارتكاب فعل غير مشروع وإلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها بموجب القانون، وهي الاستغلال الجنسي. وكما أسلفنا سابقاً، فإن معظم جرائم الاتجار بالبشر التي يتم ارتكابها في دولة الإمارات العربية تتخذ هذه الصورة من صور الاستغلال الإجرامي.

ثانياً: طريقة اكتشاف الجريمة

حيث إن دولة الإمارات سعت إلى توعية جميع القاطنين على أرضها والقادمين إليها بمخاطر جريمة الاتجار بالبشر، وكيفية الوقاية منها، وآلية الإبلاغ عنها[57] فإن العديد من الضحايا لجؤوا إلى الإبلاغ عن الجرائم والمجرمين[58]، على الرغم من وجود مخالفات قانونية قمن بارتكابها (الهروب من الكفيل). وكان ذلك نتيجة للثقة التي استطاعت المؤسسات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر بزرعها في نفوس الجميع، والأمان الذي يمكن أن

56Tagged موقع اجتماعي تم تأسيسه عام 2004 يسمح للأعضاء بتصفح ملفات التعريف الخاصة بأي أعضاء آخرين، ومشاركة العلامات والهدايا. يذهب الأفراد إلى الموقع لإيجاد علاقات ودية أو رومانسية. الموقع به 300 مليون عضو. انظر ويكيبديا موقع .Tagged

57 قامت شرطة دبي تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بعمل حملات توعية في جميع مطارات دولة الإمارات، منها حملة "قل لا للاتجار بالبشر" في عام 2015، وحملة التعريف بالخط الساخن في العام 2013، وحملة لتوعية مكتب استقدام العمالة المساعدة في العام 2016. للمزيد، يمكنكم الاطلاع على تقرير اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للأعوام (2017 ص.8 – 2016 ص12). مرجع آخر، انظر محمد ياسين. شرطة دبي تطلق حملة توعية لمكاتب استقدام العمالة المنزلية. جريدة الخليج http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/677f0ae8-988d-4712-9a20-719b4ca3dafc

58 أفادت عفراء البسطي مدير عام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أن 8 من ضحايا الاتجار بالبشر أبلغوا عن الجريمة عن طريق الاتصال بالخط الساخن في عام 2015. WAM, 'Victims of Abuse in UAE Reach Out for Help' <http://www.emirates247.com/news/emirates/victims-of-abuse-in-uae-reach-out-for-help-2015-07-28-1.598338>accessed 02-07-2021.

ينالوه نتيجة للإبلاغ عن الجرائم. وفي هذا البلاغ اتصلت الضحية على الخط المعلن لتلقي البلاغات، وأدلت بالبيانات المتوفرة لديها عن الجاني ومكان الجريمة.

ثالثاً: إجراءات مأموري الضبط القضائي:

تلقِّي البلاغ، والتحقق من المعلومات، والبحث في السجلات عن المتهمين والضحايا، وتشكيل فرق عمل للبحث والتحري وفرق عمل للمداهمة، وضبط المتهم، وجمع الاستدلال، وتحويل المتهم إلى الأجهزة القضائية، وتدوين إفادات الضحايا، وإيداعهن في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

ما ورد في البلاغ المذكور آنفاً يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن التجنيد عبر شبكات التواصل الاجتماعي سيكون حاضراً ومتاحاً طالما كان هناك وصول واسع النطاق إلى منصات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. في المثال المذكور آنفاً كان التجنيد عبر شبكة التواصل الاجتماعي "Tagged"، إلا أنه تم استخدام شبكات تواصل اجتماعي أخرى أيضاً في إمارة دبي لتجنيد ضحايا الاتجار بالبشر في بلاغات أخرى. وهنا يمكن استخلاص نتيجة أخرى لها دلالة خطيرة وهي مدى الثقة التي يوليها الضحايا والضحايا المحتملين لشبكات التواصل الاجتماعي، فالواقعة المتقدمة تثبت أن الضحايا القادمات وثقن في شبكة التواصل الاجتماعي وفي البيانات الواردة والمعلومات المبينة لهم من قبل المتاجر، وهذا مصدر قلق كبير، يحتاج لحملات توعية لمرتادي هذه الشبكات. بل في دراسة نوعية مؤثرة للغاية في مكان آخر، غير دبي، تبين أن العمال المهاجرين من الجنسية الفليبينية يثقون في مصداقية الإعلانات الوظيفية عبر الشبكة العنكبوتية وبالتحديد عبر شبكة فيسبوك أكثر من الإعلانات التي تصدر من وكالة التوظيف الحكومية[59].

ثانياً: استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كعنصر من عناصر الوسيلة الإجرامية: (التهديد بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي):

- عنوان البلاغ: "عذراء دكا".
- الوسيلة التي استخدمها الجناة في ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر: إجبار الضحايا على ممارسة الدعارة عن طريق التهديد بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي.

ملخص البلاغ:

نيمالا ابنة الثامنة عشر ربيعاً، بيضاء البشرة، متوسطة الطول، من أسرة فقيرة، تتكون من أب وأم وثلاث أخوات. والدها يعمل حارساً لمدرسة في القرية المجاورة. قابل والدها شخصاً ودفع له مبلغاً قدره (100) ألف تاكا بنغالاديشي من أجل حصول ابنته على فرصة وظيفية تعين من خلالها أسرتها على التغلب على مصاعب الحياة ومتطلباتها الكثيرة. نيمالا ستعمل مربية أطفال لدى عائلة مكونة من 5 أفراد في إمارة دبي. غادرت بلدها وسط سعادة والدها بتحقيق حلمها في الحصول على وظيفة تدر عليها مبالغ تعينها على الحياة، ودموع والدتها ألما بفراقها.

59 Latonero, M., Wex, B., Dank, M. (2015, February). Technology and Labor Trafficking in a Network Society: General Overview, Emerging Innovations, and Philippines Case Study. Retrieved from https://communicationleadership.usc.edu/files/2015/10/USC_Tech-and-LaborTrafficking_Feb2015.pdf

فور وصولها المطار استقبلها شخص يدعى أمين (المتهم الأول)، وطلب منها الركوب في سيارته الخاصة لتوصيلها إلى العائلة التي ستقوم بالعمل لديها. أخذ منها جواز سفرها، والتأشيرة، والتذكرة لإنهاء بعض الإجراءات المطلوبة. وعند وصولها إلى المنزل أخبرها بأن عملها الجديد سيكون في مجال الدعارة. وبينما تلتقط نيمالا أنفاسها من هول الصدمة اقترب منها المتهم وجرها من يديها وأدخلها الغرفة عنوةً، وقام بتجريدها من جميع ملابسها حتى أصبحت عارية، ثم اغتصبها وفض بكارتها وهي تبكي وتستغيث وتنزف دماً، ثم دخل المتهم الثاني (سليم) وقام بتصوريها بواسطة كاميرا وهي عارية، وهددها بفضحها ونشر صورها وهي عارية عبر شبكات التواصل الاجتماعي إن رفضت العمل في مجال الدعارة.[60]

حبس المتهم نيمالا في الغرفة وأحكم قفل باب الغرفة، وبعد فترة من الزمن دخل عليها المتهمان ومعهما شخص ثالث وطلبا منها ممارسة الرذيلة مع ذلك الشخص ولكنها رفضت، فهدداها بفضحها ونشر صورها وهي عارية في جميع شبكات التواصل الاجتماعي، ولهوان أمرها وضعفها رضخت لأمرهما بممارسة الرذيلة مع الرجال مقابل مبالغ مالية تتقاضاها لصالح المتهم. وظلت المجني عليها على هذا الحال البائس عدة أشهر حتى تمكنت من الهرب وإبلاغ الشرطة. داهمت الشرطة الشقة واكتشفت أن هناك أربع ضحايا مكلومات مكرهات بائسات تم الاتجار فيهن من قِبل المتهم أمين باستخدام نفس الطريقة وهي التهديد بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي، وإزاء ذلك رضخن مكرهات لطلب المتهمين.

التكييف القانوني:

أولاً: توافر أركان الجريمة

1- **الركن المادي:** يتحقق الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر في البلاغ المذكور آنفاً بتوافر العناصر التالية:

أ. الأفعال: ارتكب الجناة فعل "التجنيد" وذلك بأن انتهزوا ضعف المجني عليهن وحاجتهن للعمل بأن تم ترحيلهن من بلادهن واستقبالهن في الدولة وذلك بواسطة الاحتيال والخداع عن طريق إيهامهن بالحصول على فرصة عمل في الدولة.

ب. الوسائل: الوسيلة التي استخدمها المتهمان لارتكاب جريمتهما ضد المجني عليهن لإرغامهن على ممارسة الدعارة هي الإكراه والتهديد بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي.

ج. الأغراض: من واقع دراسة البلاغ المذكور آنفاً يتبين قيام المتهمين بترحيل الضحايا من بلادهن واستقبالهن في الدولة بقصد استغلالهن جنسياً والحصول على منفعة مالية.

2- الركن المعنوي: يمكن الاستدلال على توفر الركن المعنوي في البلاغ المذكور آنفاً بقيام المتهمين باستقدام الضحايا إلى الدولة بقصد استغلالهن جنسياً. فإرادة الجناة الإجرامية اتجهت لارتكاب فعل غير مشروع وإلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها بموجب القانون، وهي الاستغلال الجنسي.

60 بلاغ مركز شرطة المرقبات. المصدر النظام الجنائي.

ثانياً: طريقة اكتشاف الجريمة:

هروب الضحايا وإبلاغ مركز الشرطة.

ثالثاً: الإجراءات التي باشرتها الشرطة:

تلقي البلاغ والانتقال إلى مكان الشقة. ضبط المتهمين الموجودين وتدوين إفاداتهم (الاعتراف بالجريمة) والتعميم على الهاربين خارج الدولة. ضبط دفاتر حسابات لتقييد متحصلات الجريمة عبارة عن مبلغ من المال قدره 20 ألف درهم وعملات أخرى، وضبط كمية من الواقي الذكري، و19 هاتفاً خاصة بالمتهمين، وكاميرا من نوع كوداك، وتم تحويل هواتف المتهمين إلى الأدلة الجنائية لتفريغ محتوياتها لإثبات التقرير، وإحالة الضحايا إلى الطب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي عليهن وإثبات أن المتهم قام بتقطيع الساعد الأيسر لإحدى الضحايا بالسكين. تم تدوين إفادات الضحايا وإيداعهن في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

رابعاً: تحقيقات النيابة العامة:

في تحقيقات النيابة قدم المدافع عن المتهمين مذكرة بدفاعهما دفاعاً مؤداه نفي الاتهام ودفع ببطلان إقرار المتهمين بالشرطة نظراً لتعرضهما للإكراه من قبل رجال الشرطة، وبالتناقض بين الدليلين القولي والفني، وبكيدية الاتهام وتلفيقه، وأن للواقعة صورة أخرى، واختتم دفاعه بطلب القضاء ببراءة المتهمين مما نُسب إليهما.

خامساً: حكم المحكمة: وحيث إن المشرع إذ عاقب في المادة 20 من القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006 على جريمة الاتجار بالبشر، ودل في المادة 1 من ذلك القانون على أن الاتجار بالبشر هو تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو تنقيلهم، أو إيواؤهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو الاستغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ نقدية أو مزايا لنقل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال استغلال دعارة الغير، أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار الاتجار بالبشر في المجتمع الدولي. وتستلزم جريمة الاتجار بالبشر عنصرين أساسيين أولهما أن يكون الاتجار على شكل من أشكال التطويع كالقسر، أو الخداع، أو الاستغلال لسلطة ما. وثانيهما أن يكون الفعل قد تم القيام به لأجل غرض استغلالي ما. فالاتجار بالبشر يُعد مصدر ريع يعود على مرتكبي الجرم، وهو القوة الاقتصادية الكامنة خلف ارتكاب هذا الجرم، وتقع جريمة الاتجار بالبشر وتتحقق بصرف النظر عما إذا كان الضحايا قد أُخذن إلى دولة أخرى أو نُقلن من مكان إلى آخر فحسب داخل الدولة المعنية نفسها.

وموافقة الضحية ليست محل اعتبار في حالة إثبات استخدام وسائل غير مشروعة؛ ذلك أن ممارسة الضحية لإرادتها الحرة كثيراً ما تكون معيبة جرَّاء لجوء المُتَّجِرين إلى استعمال القوة، أو الخداع، أو استغلال السلطة في التعامل معها، وقد توجد موافقة أولية فيما بين الضحية والمتجرين فيها ثم يعقب ذلك ظروف القسر، أو الإساءة المؤذية في المعاملة، أو الاستغلال في مرحلة لاحقة فتصبح أي موافقة أولية باطلة ولا محل لها من الاعتبار بالفعل اللاحق جرَّاء الخداع الأولي، أو وقوع القسر لاحقاً، أو أي استغلال للسلطة في مرحلة ما.

لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق –وهو ما تطمئن إليه المحكمة– أن المتهم الأول الماثل قد استقبل كلاً من المجني عليهن في مطار دبي وتسلَّم من كل واحدة منهن جواز سفرها، ثم نقلهن إلى الفيلا واحتجزهن فيها بغرض استغلالهن جنسياً في ممارسة الفاحشة كَرْهاً وقسراً مانعاً إياهن من الخروج منها.

ثم اعتدى عليهن ضرباً بمعية المتهم الثاني لحملهن على ممارسة الرذيلة مع الراغبين من الرجال لقاء مبالغ من المال يتقاضيانها لحسابهما ثم نقلهن المتهم الثاني إلى عدة شقق في أماكن مختلفة من إمارة دبي لممارسة الرذيلة مع الراغبين من الرجال رغماً عنهن، وكانا يتقاضيان من أولئك الرجال مبالغ من المال لقاء ممارستهم الرذيلة مع المجني عليهن المكلومات المكرهات البائسات المستغلات المتجر بهن، حيث يمارسن الفاحشة مع الرجال، وعندما يرفضن كن يتعرضن للتهديد بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي من المتهمين، ولضعفهن وهوان أمرهن رضخن لأمرهن إلى أن تمكنت المجني عليها الأولى والثانية والثالثة من الهروب من المتهم الثاني وإبلاغ الشرطة بالواقعة. وهو ما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الاتجار بالبشر.

وحيث إن المحكمة قد اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها فإنها لا تعول على إنكار المتهمين؛ إذ هو ضرب من ضروب الدفاع بقصد الإفلات من العقاب.

وتأسيساً على ما تقدم فإنه يكون قد ثبت في يقين المحكمة واطمأن وجدانها إلى أن المتهمين (أمين) و(سليم) أولاً: ارتكبا جريمة من جرائم الاتجار بالبشر وذلك حال كونهما جماعة إجرامية منظمة انتهزا ضعف المجني عليهن وحاجتهن للعمل بأن تم ترحيلهن من بلادهن واستقبالهن في الدولة وذلك بواسطة الاحتيال والخداع عن طريق إيهامهن بالحصول على فرصة عمل في الدولة بقصد استغلالهن جنسياً ومن ثَمَّ تجنيدهن بواسطة الإكراه والتهديد بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي لحملهن على العمل في مجال الدعارة، وذلك من خلال إرغامهن على ممارسة الرذيلة مع الراغبين من الرجال من طرفهم بقصد الحصول على منفعة مالية على النحو الثابت بالأوراق.

ثانياً: حجزا المجني عليهن وحرماهن من حريتهن بغير وجه قانوني بغرض الكسب بقصد حملهن على ارتكاب الجريمة، على النحو الثابت بالأوراق.

ثالثاً: إدارة محل للدعارة وهو المنزل، واستقبلا طالبي المتعة فيه مقابل حصولهما على مبالغ من المال على النحو الثابت بالأوراق.

كما واقع المتهم الأول المجني عليها الأولى والرابعة والخامسة بالإكراه بأن أولج قضيبه داخل فروجهن رغماً عنهن بعد أن قام بالاعتداء عليهن بالضرب مستغلاً حالة ضعفهن على النحو الثابت بالأوراق؛ الأمر الذي يتعين معه إدانتهما عملاً بالمادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية ومعاقبتهما من (365 ، 1\354 ، 6، 5، 4، 2\344 ، 1\121 ، 47 ، 3، 2\45 ، 2، 1\44 (بمواد قانون العقوبات الاتحادي الصادر بالقانون رقم (3) لسنة 1987م والقوانين المعدلة له في شأن لسنة 2006م رقم القانون من(10 ، 2\8 ، 4 ، 3 ، 2\2 ، 1\1) وبمواد مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

وحيث إن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد وقعت تحقيقاً لغرض إجرامي واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة فمن ثَمَّ يتعين الحكم عليهما بعقوبة واحدة وهي أشد عقوبة عملاً بالمادة 88 من قانون العقوبات السالف الذكر.

وحيث إن المحكمة ترى من ظروف المتهمين أخذهما بقسط من الرأفة فإنها تنزل بالعقوبة المقررة قانوناً عن حدها الأدنى عملاً بالمادة 98اب من قانون العقوبات. فلهذه الأسباب حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة خمس سنوات، وإبعادهما عن الدولة، ومصادرة المضبوطات، وغلق المنزل.

وبتحليل البلاغ المذكور آنفاً نجد أن فعل التجنيد تم عن طريق وعد الضحايا بوظيفة للعمل، وأما الوسيلة التي استخدمها الجاني لإجبار الضحايا على ممارسة الدعارة فهي الإكراه والتهديد بنشر صورهن عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي. فالضحايا لم يوافقن على ما حدث لهن من استغلال إلا بعد أن تم تهديدهن بنشر صورهن عبر شبكات التواصل الاجتماعي. فالمفارقة في هذه البلاغ وغيره أيضاً أن المُتَّجِرين سعوا إلى استخدام التقنيات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي في تجنيد الضحية إضافة إلى كونها وسيلة للتأثير على إرادة الضحية وإضعافها. فالمُتَّجِرون في هذه الحالة يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي ضد الضحايا عندما يعزلونهم عن نظم الدعم الخاصة بهم عن طريق تقييد أو مراقبة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.[61] بل قد يتم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل العصابات لانتحال هوية الضحايا، ونشر الشائعات الضارة، أو توزيع صور حميمة، أو ملاحقة نشاط حساب الضحية حتى بعد مغادرتهم عالم الاتجار بالبشر.

ثالثاً: عنصر الاستغلال "استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لغرض "الاستغلال الجنسي، العمل القسري وبيع الأشخاص"

- عنوان البلاغ: "إحدى عشرة دقيقة".
- صورة الاستغلال: الاستغلال الجنسي، العمل القسري وبيع الأشخاص.

ملخص البلاغ:

لم تتخيل الضحية (أن محادثة مدتها إحدى عشرة دقيقة فقط عبر وسيلة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" ستقودها إلى نفق مظلم، وسيتم استغلالها جنسياً وإجبارها على ممارسة الدعارة تحت وطأة الإكراه والتهديد).
تشير التحقيقات في هذا البلاغ إلى أن المجني عليها وصلت إلى الدولة للعمل مربية أطفال في منزل كفيلها. وبعد فترة وجيزة دبت خلافات بينها وبين الكفيل حول بعض الأعمال المنزلية والراتب الشهري، فبدأت الضحية في استخدام الإنترنت وتصفُّح شبكات التواصل الاجتماعي للبحث عن وظيفية أخرى تناسبها. وعن طريق شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" تعرَّفت على امرأة تحمل نفس جنسيتها "المتهمة الأولى"، ووعدتها بإيجاد وظيفة جديدة تناسبها وبراتب مغرٍ. تم إعداد خطة للهروب، وبالفعل تم تهريب الضحية من منزل كفيلها بمساعدة المتهمة الأولى وشخص آخر يحمل الجنسية الآسيوية "المتهم الثاني". وعند وصول الضحية إلى مقر العمل الجديد تفاجأت بأن المتهمة الأولى والمتهم الثاني يطلبان منها العمل في مجال الدعارة. رفضت، فتم حجزها، وضربها بالسكين، وتهديدها بالقتل. وبعد فترة دخل عليها المتهم الثاني وأبلغها بأنه باعها لشخص آخر لتعمل معه في محل مساج، وتم إجبارها على العمل لمدة أربع عشرة ساعةً يومياً دون أجر، ثم باعها مرة أخرى بمبلغ قدره (4000) درهم وذلك بقصد استغلالها في مجال الدعارة.

---

61 أفاد 34% من المشاركين في الاستطلاع والذين تعرّضوا للاتجار بالبشر سابقاً بأنه تم تقييد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتم إيقاؤهم بعيداً عن تلك الشبكات.

On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: A Roadmap for Systems and Industries to Prevent and Disrupt Human Trafficking, Social Media, Polaris. https://polarisproject.org/human-trafficking-and-social-media P. 27.

وردت معلومات موثوقة إلى الشرطة مفادها أن شخصاً يحمل الجنسية الآسيوية بصدد بيع فتاة من الجنسية الإندونيسية بمبلغ (4000) آلاف درهم. تم إعداد الكمين اللازم وأُلقي القبض على المتهمين أثناء عملية البيع. تم التحقيق معهم وأقروا في تحقيقاتهم بأنهم تعرفوا على الضحية عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" بغرض استغلالها جنسياً وإجبارها على ممارسة الدعارة. حكمت المحكمة على المتهمين بالسجن (5) سنوات والإبعاد عن الدولة.[62]

التكييف القانوني:

أولاً: توافر أركان الجريمة

1- الركن المادي: يتحقق الركن المادي لجريمة الاتجار بالبشر في البلاغ المذكور آنفاً بتوافر العناصر التالية:

1.توافر أركان الجريمة:

أ. الأفعال: ارتكب الجناة فعل "التجنيد" مع هاربة وذلك لكونهم جماعة إجرامية انتهزت ضعف المجني عليها وحاجتها للعمل.

ب. الوسائل: الوسيلة التي استخدمها المتهمان لارتكاب جريمتهما ضد المجني عليها هي الاحتيال بإيهامها عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك بأن هناك فرصة عمل أفضل وبراتب أعلى، واستطاعا بتلك الوسيلة أن يجعلاها تهرب من بيت كفيلها.

ج. الأغراض: تحقق الغرض في البلاغ المذكور آنفاً باستغلال الضحية جنسياً وحملها على العمل في مجال الدعارة، وكذلك استغلالها بالعمل القسري في مجال المساج لفترات طويلة تصل إلى 14 ساعة في اليوم، ثم قاما ببيعها بمبلغ 4000 درهم.

2-الركن المعنوي: يمكن الاستدلال على توفر الركن المعنوي في البلاغ المذكور آنفاً بقيام المتهمين بتحريض الضحية على الهروب من منزل كفيلها عن طريق استخدام فيسبوك بقصد استغلالها جنسياً وإجبارها على العمل ثم بيعها. فإرادة الجناة الإجرامية اتجهت لارتكاب فعل غير مشروع، وإلى تحقيق النتيجة المعاقب عليها بموجب القانون، وهي الاستغلال الجنسي، والعمل القسري، وبيع الأشخاص.

ثانياً: طريقة اكتشاف الجريمة:

مصدر سري عن طريق الشرطة.

ثالثاً: الإجراءات التي باشرتها الشرطة:

التنسيق مع أحد المصادر لإعداد كمين محكم لضبط المتهمين أثناء بيع الضحية. تصوير عملية تنفيذ الكمين وإلقاء القبض على المتهم. اعتراف المتهمين أثناء أخذ أقوالهما ببيع الضحية واستغلالها جنسياً. إحالة الضحايا إلى الطب الشرعي. تدوين إفادات الضحايا وإيداعهن في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.

62 بلاغ مركز شرطة القصيص. المصدر النظام الجنائي.

رابعاً: تحقيقات النيابة العامة

اعتراف المتهمين في تحقيقات النيابة بما أسند إليهما من اتهام وثبوته في حقهما، بأنهما تعرَّفا على المجني عليها عن طريق الفيسبوك وحرَّضاها على الهروب من منزل كفيلها واستغلاها جنسيا في مجال الدعارة، والعمل القسري ثم بيعها.

خامساً: حكم المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة؛ حيث إن الواقعة التي استقر في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من الاطلاع على الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ 4-5-2015 وردت معلومات موثوقة المصدر تفيد أن المتهمين الأول (م.ق) والثاني (ك.م) بصدد بيع المجني عليها لأحد المصادر بمبلغ قدره 4000 درهم، فتم التنسيق وتم الاتفاق على تسليم الفتاة في مساء اليوم ذاته، وتم إعداد الكمين اللازم للقبض على المتهمين أثناء عملية البيع. قابل المصدر المتهمين وكان برفقتهما المذكورة، وكان ذلك تحت بصر أفراد الكمين، وقام المتهمان المذكوران بتسليمها للمصدر، وتسلم المتهم الأول المبلغ من المصدر الذي أعطى إشارة كان قم تم الاتفاق عليها لأفراد الكمين لإلقاء القبض على المتهمين وضبط المبلغ بحوزتهما.

وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم قد استقر في يقين المحكمة واطمأن وجدانها إلى أن أولاً: قد ارتكب المتهمون جميعاً جريمة الاتجار بالبشر مع آخرين مجهولين لكونهم جماعة إجرامية بأن استغلوا حالة ضعف المجني عليها وحاجتها للعمل، فاحتال عليها المتهم الثالث وحرضها هو ومتهمة أخرى هاربة على الهرب من كفيلها باستخدام فيسبوك، ثم أجبراها على العمل بالدعارة لمدة أسبوعين، ثم باعاها لآخر أجبرها على العمل بالتدليك دون أجر حوالي أربع عشرة ساعة يومياً، ثم قام ببيعها لمصدر الشرطة بمبلغ أربعة آلاف درهم وذلك بقصد استغلالها في الدعارة. حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة المتهمين بالسجن مدة خمس سنوات والإبعاد عن الدولة.

القضية المذكورة آنفاً بيَّنت أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست فقط وسائل للتجنيد أو استخدام الطرق الاحتيالية في مجال الاتجار بالبشر، بل قد تكون منصات لأعمال الاستغلال أيضاً، مثل عرض الضحايا للبيع، أو بيع الخدمات الجنسية. في استطلاع أجرته بولاريس، ذكر 26% من المشاركين أنه تم استغلالهم من قبل المُتَّجِرين عبر مواقعهم الاجتماعية الشخصية.[63]

المبحث الثاني: بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي: إحصائيات وحقائق

أولا: بلاغات الاتجار بالبشر وشبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي:

تشير الإحصائيات في الرسم البياني رقم (1) إلى أنه تم تسجيل (8) بلاغات اتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي موزعةً على عدة برامج أشهرها الفيسبوك (2) بلاغ[64]، والواتس آب (4) بلاغات[65]، وبلاغ لكلٍّ من موقع Tagged[66] وموقع تعارف روسي[67]، شملت (15) ضحية، و(17) متهماً.

63 On-Ramps, Intersections, and Exit Routes. p. 24

64 بلاغ لمركز شرطة القصيص، بلاغ لمركز شرطة المرقبات.

65 بلاغ لمركز شرطة الرفاعة، بلاغ لمركز شرطة نايف، وبلاغان لمركز شرطة المرقبات.

66 بلاغ لمركز شرطة المرقبات.

رسم بياني رقم (1)

من خلال دراسة بلاغات الاتجار بالبشر في إمارة دبي وتحليلها نجد أن هناك نوعين من الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي. النوع الأول "اتجار دولي" وذلك عن طريق تجنيد الضحايا الموجودين خارج نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإمارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وخداعهم بوعود كاذبة (الوعد بالزواج، وجود فرص عمل).[68] النوع الثاني "اتجار في الحدود الوطنية" وذلك عن طريق تجنيد الضحايا الموجودين في دولة الإمارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال: خداع الضحية (التي تعمل خادمة في الدولة) وإقناعها بالهروب من الكفيل، وإيهامها بوجود فرص عمل في بيئة أكثر راحةً وبأجر أعلى.[69]

ثانيا: خصائص بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي في إمارة دبي

1. العمر والجنس

من خلال دراسة بلاغات الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتحليلها تبيَّن أن هناك (15) ضحية تم (استدراجهن، وتهديدهن بنشر صورهن) عبر شبكات التواصل الاجتماعي وإجبارهن على ممارسة الدعارة (الاستغلال الجنسي). جميع الضحايا اللاتي تم استدراجهن من فئة النساء، وتتراوح أعمارهن بين 16 –32 سنة.[70]

---

67 بلاغ لمركز شرطة القصيص.

68 بلاغ مركز شرطة القصيص. استخدام المتهمين موقع تعارف روسياً لتجنيد الضحايا الموجودين في (مولدوفا) وإحضارهم إلى الدولة لرفض الاستغلال الجنسي.

69بلاغ مركز شرطة نايف. استخدام المتهمين برنامج التواصل الاجتماعي "الواتس آب" لتهريب الضحية من منزل كفيلها وعرضها على راغبي المتعة وإجبارها على ممارسة الدعارة.

70 على سبيل المثال: الضحايا في البلاغ المسجل في مركز شرطة المرقبات أعمارهن (16، 18، 20سنة). أما الضحية في البلاغ المسجل في مركز شرطة القصيص فكان عمرها لا يتجاوز 31 سنة.

2. المستوى التعليمي للضحايا

عند تحليل المستويات التعليمية نجد أن أغلب الضحايا يحملن شهادات جامعية وثانوية عامة. وهنا تظهر خطورة استخدام التواصل الاجتماعي كوسيلة لتجنيد الضحايا، وأن هدف المُتَّجِرين لم يقتصر على استغلال فئة الأطفال وفئة الأميين وغير المتعلمين من الضحايا، بل امتد ليشمل الفئة المتعلمة من الضحايا بغرض الاستغلال الجنسي.[71]

3. الغرض من الاستغلال

جميع الضحايا اللاتي تم استدراجهن عبر شبكات التواصل الاجتماعي كن بغرض الاستغلال الجنسي التجاري، بالإضافة إلى وجود (3) ضحايا تم بيعهن بغرض الاستغلال الجنسي.[72]

ثالثاً: نافذة شرطة دبي لحماية حقوق الضحايا

إن ظهور التكنلوجيا الحديثة والاستخدام المتزايد لها جعل أنشطة الاتجار بالبشر سهلة الأداء، وكما أسلفنا سابقاً بأن التكنلوجيا قد تكون جزءاً من المشكلة، فعلى سبيل المثال، يستخدم المتاجرين معرفتهم وخبراتهم في مجال التكنولجيا الكمبيوتر وشبكات مواقع التواصل الاجتماعي لاصطياد فريستهم سواء في عملية التجنيد أو كوسيلة للإجبار والإكراه أو لتحقيق الغرض. ومن جانب آخر فقد تكون التكنلوجيا جزءاً من حل المشكلة. ومثال على ذلك اطلاق شرطة دبي خدمة في التطبيق الذكي بهدف مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، والذي يسمح بتقديم البلاغات سواء من الضحايا أو من أي شخص يشتبه في وقوع تلك الجرائم، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الضحايا وتقديم المساعدة لهم باستخدام الهاتف الذكي، وأيضاً تجربة شرطة دبي عبر مركز الشرطة الذكي (SPS) وهو عبارة عن مركز شرطة متكامل تفاعلي ذاتي الخدمة دون تدخل بشري الذي من شأنه كسر حاجز خوف الضحايا وعدم اللجوء إلى مراكز الشرطة للإبلاغ عن الجريمة، فوجود مثل هذه المراكز الذكية تزرع الثقة في نفوس الضحايا وتشجعهم على الإبلاغ عن الجريمة وطلب المساعدة والحماية دون مقابلة رجال الشرطة.

ودعماً لخطة حكومة دبي للتحول للذكاء الاصطناعي وتنفيذاً لاستراتيجيتها لعام 2021 وتعزيزاً لمكانة الإمارة العالمية باعتبارها مدينة آمنة للعيش والإقامة والعمل، أطلقت شرطة دبي مشروع "عيون" بالتعاون مع شركاء استراتيجيين من القطاعين الحكومي والخاص، الذي يهدف إلى خلق منظومة أمنية متكاملة تعمل من خلال كافة الشركاء على استغلال التقنيات الحديثة والمتطورة وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لمنع الجريمة وحماية الضحايا، والاستجابة الفورية للحوادث قبل ورود البلاغ، وكذلك التنبؤ بالأحداث واستباقها قبل وقوعها.

71 فعلى سبيل المثال: الضحايا من الجنسية الكولومبية والدومنيكية يحملن شهادات جامعية.

72 فعلى سبيل المثال: أفاد المتهم في البلاغ المسجل في مركز شرطة الرفاعة أنه قام بشراء الفتاة لاستغلالها في مجال الدعارة. أما الضحايا في البلاغ المسجل في مركز شرطة المرقبات فجميعهن أفدن أنه تم تهديدهن بنشر صورهن في شبكات التواصل الاجتماعي حال رفضهن العمل في مجال الدعارة.

ولم تتوقف شرطة دبي عن استخدام التقنيات الحديثة والابتكارات بهدف حماية حقوق الضحايا، فقد أنشأت منصة "e-crime" وهي معنية بتلقي بلاغات وشكاوى الجرائم المتعلقة بالإنترنت والتي تشمل: الابتزاز الإلكتروني، الاختراق إلكتروني، التحويلات المالية، والبطاقة الائتماني اسهمت بشكل كبير ولافت في عملية سرعة التجاوب مع هذا النوع من الجرائم والبلاغات، حيث إن عملية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية في السابق كانت تستغرق وقتاً وجهداً من المبلغ، ولكن بعد إطلاق منصة «e-crime» على العنوان الإلكتروني www.ecrime.ae أصبحت العملية أكثر سرعة وسهولة وسلاسة، وذلك لأن عامل الوقت في هذا النوع من الجرائم يسهم بشكل كبير في التصدي لها.

الفصل الثالث: رؤية مقترحة لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

تناولنا في الفصلين السابقين من البحث كلاً من الإطار النظري لظاهرة الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي والإطار الواقعي لها، وظهر لنا مما سبق مدى تعاظم الخطر الذي كشف عنه نتيجة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب هذه الظاهرة.

إن كان لبحثٍ أن ينتهي إلى علاج مشكلة فإن ذلك يكون بحصر أوجه القصور واقتراح التعديل المناسب لها، وذلك من خلال طرح لرؤية مقترحة لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك على النحو التالي: -

المبحث الأول: إدخال تعديل تشريعي على النصوص القانونية ذات الصلة

ويقوم هذا المحور من محاور المواجهة على ضرورة تعديل التشريعات ذات الصلة بجرائم الاتجار بالبشر، وكذلك ذات الصلة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة بحيث تتضمن نصوصاً قانونية صريحة تعاقب على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب هذه الجرائم، ويمكن حصر هذه التشريعات فيما يلي: -

أولاً: إضافة نص مستحدث للقانون الاتحادي رقم51 لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015

إضافة فقرة جديدة للمادة الثانية من القانون، وذلك بإضافة ظرف مشدد جديد تحت الرقم 8 ضمن الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، بحيث يكون نصه كالتالي: - استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة للجريمة أو من شأنه تحقيق غرضها.

ثانياً: إضافة نص مستحدث للقانون رقم 5 لسنة 2012 الخاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات: -

حيث يكون من المناسب إضافة نص جديد لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات يكون نصه كالتالي: -

"يعاقب بالسجن الذي لا يقل عن 10 سنوات كل من استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب جريمة من جرائم الاتجار بالبشر، أو أحد الأفعال المسهلة أو المتممة لها".

ثالثاً: إضافة نص لنصوص قانون العقوبات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987م:

حيث نقترح إضافة نص للجرائم الخاصة بالدعارة والفجور يكون مضمونها كالتالي:

"وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن 5 سنوات إذا وقت أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل (أي الجرائم الخاصة بالدعارة والفجور) باستخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي".

المبحث الثاني: تبني إستراتيجية وتدابير أمنية قائمة على المنع

تتمثل هذه التدابير الأمنية في تفعيل الدور الرقابي الوقائي على شبكات التواصل الاجتماعي وتبني معايير وتدابير أمنية فنية تقنية تتوافق مع أغراض المنع وذلك على النحو التالي: –

أولاً: استخدام نظم الذكاء الاصطناعي والبرمجة في الحد والمنع

تقوم هذه الآلية على الاستفادة من نظم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في إيجاد حزمة من البرامج الذكية التي تعمل على الرقابة الإدارية السابقة على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال كلمات مفتاحية كاشفة للاتجاه نحو ارتكاب جريمة من جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال: قامت شركة "فيسبوك" بالتعاون مع الهيئة الوطنية للوقاية من الانتحار بتطوير وتطبيق برنامج يعتمد على الذكاء الاصطناعي يقوم بالكشف عن "اللغة والمصطلحات" التي يمكن أن يستخدمها الشخص لإيذاء نفسه.[73] فيمكن استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي للقيام بإجراءات استباقية للتعرف على المستخدمين الخطرين والمواقع الخطرة التي ينتشر فيها تجنيد ضحايا الاتجار بالبشر.

ثانياً: إلزام شبكات التواصل الاجتماعي بالقيام بواجبها المجتمعي، والقانوني، والأخلاقي في مكافحة الاتجار بالبشر

في قضية جين دو ضد فيسبوك –المذكورة سابقاً– أفادت المدعية التي تم الاتجار فيها أن فيسبوك لم تفعل ما يكفي للتحقق من هوية المستخدم الذي اتجر فيها، كما أفادت أن هويته كانت خاطئة، وأنه لم يتم تحذيرها مطلقاً من أن المُتَّجِرين في الجنس كانوا يعملون على شبكة التواصل الاجتماعي.[74] ذكرت محامية الضحية أن المُتَّجِر لم يكن له الوصول إلى الضحية لولا وجود شبكة فيسبوك والسماح له بالوصول إلى الضحية والدخول إلى حسابها. وانطلاقاً من ذلك، على شبكات التواصل الاجتماعي التزام تجاه المستخدمين، خاصة الأطفال والفئات الأكثر تعرضاً. الاكتفاء بوضع المعلومات الخاصة بالاتجار بالبشر في صفحة جانبية تحت بند المساعدة لا يمكن اعتباره جهداً جدياً من قبل شبكات التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال: اكتفت بعض شبكات التواصل الاجتماعي بوضع العبارة التالية: "إذا ما صادفت محتوًى أو صوراً تشير إلى أن شخصاً ما يتعرض لخطر بدني مُحدق مرتبط بالاتجار بالبشر فاتصل بالرقم 911 أو بجهة تنفيذ القانون المحلي على الفور، بعد ذلك

---

73 CNN news. Facebook, Google refer suicidal people to help lines Mark Milian https://edition.cnn.com/2011/12/13/tech/web/facebook-google-suicide/index.html

74 Reuters: Woman sues Facebook, claims site enabled sex trafficking, https://www.reuters.com/article/us-sex-trafficking-facebook-lawsuit/woman-Dan Whitcomb sues-facebook-claims-site-enabled-sex-trafficking-idUSKCN1MD080, JUAN A. LOZANO, Lawsuit accuses Facebook of enabling human traffickers, APNEWS, October 2, 2018.

يُرجى إبلاغنا بهذا المحتوى" في صفحة المساعدة القانونية[75]. هذه الخطوة غير كافية، ولا بد للشبكات أو فروعها الإقليمية من اتخاذ خطوات أكثر جديةً وفاعليةً للمساهمة في القضاء على هذه الظاهرة التي وجدت في تلك الشبكات مرتعاً خصباً، وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

1- بيان خطورة الاتجار بالبشر باستمرار عن طريق الإعلانات المتكررة، وإنشاء خيارات سهلة للمستخدمين يمكنهم بموجبها الإبلاغ عن اتجار بالبشر محتمل أو تهريب محتمل، أو عرض عمل مشبوه، وذلك على غرار الخاصية المتاحة للمتعرضين لخطاب الكراهية أو استغلال الأطفال.

2- الإفصاح عن شخصية المستخدمين وتاريخهم حتى لا يندس بينهم المُتَّجِرون بالبشر، وكذلك وضع قاعدة بيانات للمستخدمين خاصة ذوي السوابق الإجرامية أو من المشتبه فيهم، بما يضمن إمكانية البحث في هذه القاعدة عند الضرورة.

3- اقترح البعض –وهو محق– أن يتم التحقق من الأعمار، وعناوين البريد الإلكتروني والهاتف للمستخدمين، أو إنشاء خوارزميات لوضع علامة على المستخدمين فوق سن معينة، والذين يصادقون أو يتابعون الأطفال أو من هم دون السن القانونية، أو يرسلون العديد من الرسائل للغرباء. وحتى في حال عدم التمكن من التحقق من سن المستخدم يمكن وضع علامة على المستخدم الذي تم رفض طلبات إقامة الصداقة معه.[76]

ثالثاً: شبكات اجتماعية داعمة لضحايا الاتجار بالبشر والضحايا المحتملين

كما قيل ويقال، وبحق: "يجري استخدام التكنولوجيا لتؤلمنا، فلماذا لا نستطيع استخدام التكنولوجيا وسيلةً للحصول على الدعم للناجين من الانتهاكات"[77]، ومن ثَمَّ، فإنه لا بد من إلزام شبكات التواصل الاجتماعي بتقديم الدعم اللازم للناجين من جرائم الاتجار بالبشر الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى المساعدة أو لبناء شبكة دعم تتيح لهم التفاعل مع بعضهم البعض. العديد من الضحايا يستخدمون منصات شبكات التواصل الاجتماعي أثناء استغلالهم للبقاء على اتصال بالعائلة والأصدقاء. يستخدم الضحايا أيضاً مزايا الوسائط الاجتماعية مثل خدمات تحديد الموقع الجغرافي والرسائل الخاصة أو المختفية للتخطيط بأمان للهروب. بمجرد الخروج يستفيد الناجون من قوة وسائل التواصل الاجتماعي، أحياناً للمرة الأولى، لبناء علاقات مع الناجين الآخرين، ومشاركة قصتهم، والوصول إلى الموارد، والمشاركة في قيادة الناجين في طريقهم إلى الشفاء والتعافي.

رابعاً: تأهيل العاملين في المجال الأمني من مأموري الضبط القضائي ومعاونيهم في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

وذلك بإعداد برامج تأهيلية قائمة على تنمية قدراتهم في مجال البحث، والتحري، والتحقيق الجنائي في هذه النوعية من الجرائم بما يضمن قدرة مأمور الضبط القضائي على كشف هذه الجرائم والبحث والتحري فيها، وأخذ إفادات ومحاضر استدلال قوية تتضمن العناصر والمكونات القانونية الأساسية الخاصة بهذه الصورة واستيفاءها

---

75 https://www.facebook.com/help/179468058793941

76 Thorn. (2014, August). Sound Practices Guide to Fight Child Sexual Exploitation Online. Retrieved from: https://www.wearethorn.org/sound-practices-guide- stoppingchild-abuse/

77 On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: A Roadmap for Systems and Industries to Prevent and Disrupt Human Trafficking., p. 18

من خلال الاستدلال، ووضعها في إطارها اللازم لقيام الظرف المشدد أو الجريمة الخاصة بهذه الوسيلة في مجال الاتجار بالبشر.وقد ظهر لنا من خلال الدراسة التطبيقية الميدانية أن خبرة مأمور الضبط القضائي وإلمامه بكيفية استخدام هذه المواقع ووسائل التواصل الاجتماعي هو ما يمكنه من إجراء أمني وقانوني قوي وسليم.

خامساً: تطوير آليات الملاحقة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

يقوم هذا المحور على تطوير آليات الملاحقة الجنائية لهذا النوع من الجرائم بحيث يتم الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في إيجاد طريقة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بُعد خاصة في الأحوال التي يصعب فيها استيفاء جميع جوانب الاستدلال، والتحقيق، والمحاكمة في دولة واحدة وعلى ذلك يكون من المناسب اللجوء لبعض الإجراءات الخاصة بهذا النوع من الجرائم على النحو التالي:

1- اللجوء لاستيفاء بعض الإجراءات الخاصة بالاستدلال والتحقيق فيها عبر تقنيات الفيديو كونفرانس أو الاتصال عن بعد.

2- مد تطبيق القانون الوطني للجرائم التي تقع باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي أو يتحقق جزء منها داخل الدولة.

3- تطوير مزايا أمان مبتكرة وحلول تقنية عالية لتقديم المساعدة للأفراد المعرضين للخطر، واستخدام الإعلانات المستهدفة لمؤسسات مكافحة الاتجار بالبشر.

سادساً: تطوير آليات المعلومات والتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي

ومن ثَمَّ يكون من المناسب اللجوء لبعض الإجراءات الخاصة مثل:

1- وضع قواعد بيانات دولية عن محترفي الدعارة، والاتجار بالبشر، والأعضاء وبياناتهم، وتحديثها بشكل مستمر.

2- وضع مؤشرات للاشتباه والتعرف على الضحايا.

3- وضع قوائم لمواقع وتطبيقات الترويج لأعمال الاتجار بالبشر بصورها المختلفة.

4- تحديث هذه القوائم بشكل مستمر.

سابعاً: وضع بروتوكول تعاون على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي يضمن تحقيق مكافحة مشتركة عبر دولة مجلس التعاون الخليجي لهذه الظاهرة

وذلك من خلال تضمين هذا البروتوكول النصوص التالية:

- الاعتراف بالدور الخطير الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر.
- التأكيد على أنها ظاهرة مستحدثة تطال عدة دول، ورغم ذلك تتسم بالخفاء.
- التأكيد على أن هذه الظاهرة أفرزت نوعية جديدة من الضحايا ما كان من المتصور أن تقع تحت مظلة الاتجار بالبشر.

- التأكيد على التعاون على المستوى الأمني وتحديد أدواته.
- التأكيد على ضرورة التعديل التشريعي المشترك على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بما يضمن تجريم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر بمختلف الدول والأقطار، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.
- النص على الملاحقة، والتعقب، والتتبُّع للأشخاص والأموال عبر دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من دول العالم.

المراجع

أولاً: الكتب العربية

- أحمد لطفي السيد مرعي . إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة. المنهال 2016.
- د. أمير فرج يوسف. مكافحة جريمة الاتجار بالبشر طبقاً للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية. دار المطبوعات الجامعية.2011
- أيمن بن ناصر بن حمد العباد، المسؤولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة، المنهال 2015.
- بركات عبد العزيز . حروب شبكات التواصل الاجتماعي. المنهال 2016.
- حسن بن محمد الشمراني العربية للعالم للناطقين بلغات أخرى. دار جامعة الملك سعود للنشر.1433
- جلال محمد الزعبي، أسامة أحمد المناعسة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية (دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، .2010
- جمال سند السويدي، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية، من القبيلة إلى الفيسبوك, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- خالد مصطفى فهمي – النظام القانوني لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر – دار الفكر الجامعي . 2011
- أ.د. عامر قندلجي .الإعلام والمعلومات والإنترنت. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.2013
- عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن،2011
- خالد ممدوح إبراهيم، أمن الجريمة الإلكترونية، الدار الجامعية الجديدة، مصر.2009. ص 44.
- نهى أبو الحسن. تعلم تويتر في 5 دقائق. المنهال.2015
- رضا عبد الواحد أمين، استخدامات الشباب الجامعي لموقع يوتيوب على شبكة الإنترنت، دراسة منشورة ضمن وقائع مؤتمر تكنولوجيا الإعلام، جامعة البحرين, 2009
- زهراء ثامر سلمان، الاتجار في الأشخاص (بروتوكول منع الاتجار بالبشر والتزامات الأردن به). دار وائل للنشر . 2012
- د. علاء الدين خليفة. استخدام الشباب الجامعي لشبكات التواصل الاجتماعي (المكان الثالث) وعلاقته بالعفة والهوية والخصوصية دراسة ميدانية لأثر هذه المواقع على القيم الاجتماعية لطلبة الجامعات العراقية. الجامعة العراقية.
- عائشة إبراهيم البريمي – الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية – إدارة مركز بحوث الشارقة/ شرطة الشارقة 2011
- الدكتور عبد القادر الشيخلي – جرائم الاتجار في الأشخاص والأعضاء البشرية وعقوباتها في الشريعة والقوانين العربية والقانون الدولي – منشورات الحلبي الحقوقية (لبنان) 2009
- المحامية راميا محمد شاعر – الاتجار بالبشر (قراءة قانونية اجتماعية) . منشورات الحلبي الحقوقية . 2010
- المستشار القانوني د/ أمير فرج يوسف . مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقاً للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية . المكتب العربي الحديث إسكندرية . 2011.

- عادل ماجد –مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الوطني معهد التدريب والدراسات القضائية، ط 1، 2007
- ضحى نشأت الطالباني، الحماية القانونية للعمالة المنزلية من جريمة الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي والوطني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2017
- علي محمود علي حمودة . شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات الاتحادي القسم العام الجزء الأول النظرية العامة للجريمة – الطبعة الثانية – 2008م
- دراسة في القانون الإماراتي المقارن، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد 40 أكتوبر 2009
- محمد علي العريان. "الجرائم المعلوماتية" – دار جامع الجديد – 2004م
- محمد الشناوي – إستراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر المركز القومي للإصدارات القانونية، 2014
- يونس عرب "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"– المعنى والخصائص والصوتر وإستراتيجية المواجهة القانونية
- سامي جلال فقي حسين "التفتيش في الجرائم المعلوماتية"– دراسة مقارنة – دار الكتب القانونية – القاهرة –2011م
- عبد الرحمن بن محمد الطريمان "السلطات العادية لرجل الضبط الجنائي بمرحلة الاستدلال في نظام الإجراءات الجزائية السعودية "– رسالة ماجستير 2007
- محمد خليفة "الحماية الجنائية لمعطيات الحاسب الآلي" – دار الجامعة الجديدة – الطبعة الأولى – 2007م
- محمد أحمد عبابنة "جرائم الحاسوب وأبعادها"– دار الثقافة – عمان – 2005م
- نبيل عبد المنعم "المواجهة الأمنية للجرائم المعلوماتية" القيادة العامة لشرطة دبي – مركز اتخاذ القرار– الطبعة الأولى – 2005
- عادل خميس المعمري" التفتيش في الجرائم المعلوماتية " الفكر الشرطي– الصادرة عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة –المجلد رقم (22) العدد رقم 86) –2013م
- محمود الرشيد "العنف في الجرائم الإنترنت" المكتبة الإعلامية –الدار المصرية الإعلامية – 2011م
- سرحان حسن المعيني "التحقيق في جرائم تقنية المعلومات"– دورية الفكر الشرطي– الصادرة عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة – المجلد (20) –– العدد79 –2011م
- خالد غسان يوسف المقدادي "ثورة الشبكات الاجتماعية" دار النفائس – الطبعة الأولى – 2013م
- محمد نور الدباس. واقع الجريمة المنظمة في الأردن. المنهال 2007
- رضا إبراهيم البيومي. مواجهة نشر الشائعات عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. المؤتمر العلمي السادس لكلية الحقوق جامعة طنطا المنعقد في الفترة من 22-23 إبريل 2019 تحت عنوان "القانون والشائعات".

ثانياً: الكتب الأجنبية

- , Andrea Di Nicola, Atanas Rusev, Fiamma Terengh. Human Georgios A. Antonopoulos Trafficking Finances: Evidence from Three European Countries. Springer, 2019
- Anna Shavers, 'Human Trafficking, the Rule of Law, and Corporate Social Responsibility' (2012) 9(1) South Carolina Journal of International Law & Business
- Heli Askola, Legal Responses to Trafficking in Women for Sexual Exploitation in the European Union (Hart 2007)
- . Trafficking in Human Beings: Modern Slavery. Oxford University Press, 2008Silvia Scarpa
- . Child Abuse on the Internet: Ending the Silence. Berghahn Books, 2001. Carlos A. Arnaldo P.23
- , Jayasree Ahuja. Trafficking in Women and Children: Myths and Realities. Sankar Sen Concept Publishing Company, 2009. P.57

- Tom Obokata, Trafficking of Human Beings from Human Rights Perspectives, Towards a Holistic Approach, International Studies in Human Rights (Martinus Nijhoff 2006)
- United Nations, Combating Human Trafficking in Asia: A Resource Guide to International and Regional Legal Instruments, Political Commitments and Recommended Practices (UN UNODC, Legislative Guides for the Implementation of the United Nations Convention ،2003) against Transnational Organized Crime and the Protocols Thereto

ثالثاً: المقالات الأجنبية

- Al-Badaynah, Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab world. USA.2010
- Ryan Kunz, MSW, Meredith Baughman, BA, Rebecca Yarnell, MSW, Celia, “Social Media & Sex Trafficking Process, From Connection and Recruitment, to Sale” University of Toledo in the Human Trafficking and Social Justice Institute.
- Thorn. (2014, August). Sound Practices Guide to Fight Child Sexual Exploitation Online. Retrieved from: https://www.wearethorn.org/sound-practices-guide-stoppingchild-abuse/

رابعاً: التقارير

- اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر. دولة الإمارات العربية المتحدة. التقرير السنوي 2018
- US Department of State, ‘Trafficking in Persons Report’ (2018)

خامساً: القوانين

- القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر الإماراتي

سادسا: مصادر الإنترنت

- مؤنس حواس. 18 رقمًا ستذهلك عن يوتيوب.

http://www.3ain.net/Article/84002/18-%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D8%B0%D9%87%D9%84%D9%83-%D8%B9%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%88%D8%A8-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2018

- فادي الصاوي. احذر ثغرة في الواتس آب وتليغرام تسمح باختراق هاتفك. http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/1511894-%D8%AB%D8%BA%D8%B1%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%C2%AB-WhatsApp%C2%BB-%D9%88%C2%ABTelegram%C2%BB-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81%D9%83--%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7

- On-Ramps, Intersections, and Exit Routes: A Roadmap for Systems and Industries to Prevent and Disrupt Human Trafficking, Social Media, Polaris. https://polarisproject.org/human-trafficking-and-social-media.

سابعا: مصادر الأخبار

محمد سعد الشريف "الابتزاز الإلكتروني" .. جريمة عابرة للحدود، صحيفة المدينة. https://www.al-madina.com/article/635905.

خورشيد حرفوش "الجرائم الناعمة"، صحيفة الاتحاد الإماراتية https://www.alittihad.ae/article/4454/2013/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-

, Reuters: Woman sues Facebook, claims site enabled sex trafficking, Dan Whitcomb https://www.reuters.com/article/us-sex-trafficking-facebook-lawsuit/woman-sues-facebook-claims-site-enabled-sex-trafficking-idUSKCN1MD080

Mark Milian CNN news. Facebook, Google refer suicidal people to help lines https://edition.cnn.com/2011/12/13/tech/web/facebook-google-suicide/index.html Facebook,

صحيفة الإمارات اليوم. https://www.emaratalyoum.com/online/follow-ups/2018-02-02-1.1067814

صحيفة اليوم السابع بتاريخ 28-01-2016 .....إعلان مارك زوكربيرج "مؤسس موقع الفيسبوك "وصول عدد مستخدمي الموقع إلى 1.59 مليار https://www.statista.com/statistics/264810/number-of-monthly-active-facebook-users-worldwide

محمد ياسين. شرطة دبي تطلق حملة توعية لمكاتب استقدام العمالة المنزلية. صحيفة الخليج http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/677f0ae8-988d-4712-9a20-719b4ca3dafc

WAM, 'Victims of Abuse in UAE Reach Out for Help' <http://www.emirates247.com/news/emirates/victims-of-abuse-in-uae-reach-out-for-help-2015-07-28-1.598338> accessed 14 October2019>

UN News Centre, 'Commending UAE Efforts Against Human Trafficking: UN Expert Urges More to Help Victims' (17 April 2012) <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41800#.VsRskmwrFxQ